

العنوان:	دور البحث العلمي في توضيح آثار الاستثمار الخفي في التمور بالتطبيق على منطقة القصيم
المصدر:	مجلة الأكاديمية الأمريكية للعلوم والتكنولوجيا (أماراباك) - الولايات المتحدة الأمريكية
المؤلف الرئيسي:	بلال، فائقة حسين
مؤلفين آخرين:	إبراهيم، هدى أحمد، العوضي، سالي(م. مشارك)
المجلد/العدد:	مج9, ع28
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2018
الصفحات:	1 - 28
رقم MD:	847321
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	ACI, EduSearch, science
مواضيع:	البحث العلمي، المستثمر الأجنبي، الاستثمار الخفي، قطاع التمور، النقد الأجنبي المتسرب، منطقة القصيم
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/847321

دور البحث العلمي في توضيح اثار الاستثمار الخفي في التمور بالتطبيق على منطقة القصيم

- (1) فائقة حسين بلال
(2) هدى احمد إبراهيم
(3) سالي العوضي

المخلص: يعتبر القطاع الزراعي أحد القطاعات الهامة للاقتصاد الوطني في المملكة العربية السعودية وله إسهامات في زيادة المستوى الاقتصادي للمواطنين وتوفير فرص وظيفية للعاملين فيه، وتحثل المملكة المرتبة الثانية عالمياً في إنتاج التمور بعد دولة الإمارات، وتنتج حوالي 1.3 مليون طن، كما تقدم المملكة برامج تشجيعية تدعم الاستثمار في إنتاج التمور وتصنيعها، من أهمها منح قروض ميسرة بدون فوائد يقدمها البنك الزراعي العربي السعودي للمزارعين؛ لشراء شبكات الري والمعدات الزراعية، وتسهيل منح تراخيص زراعية لمشاريع النخيل. تأتي أهمية هذه الدراسة كونها من الدراسات الأولى التي تناولت موضوع الاستثمار الخفي وتأثيره على اقتصاديات إنتاج وتسويق التمور بالمملكة، وتظهر مشكلة الدراسة في سيطرة المستثمرين الاجانب على إنتاج وتسويق تمور مزارع المملكة، واستخدم المنهج الوصفي والتحليلي، واقتصرت الدراسة على عينة عشوائية بسيطة من ملاك المزارع في منطقة القصيم بلغ حجمها (40) مزرعة. وتهدف الدراسة إلقاء الضوء على أثر الاستثمار الخفي في زراعة النخيل وإنتاج التمور وتأثيره على اقتصاد المملكة. حيث يتم تسليط الضوء على مجال اقتصاديات إيجار النخيل والاستثمار الخفي في إنتاج التمور، والدعم المقدم من حكومة المملكة لكل كيلو جرام منتج والذي يوجه إلى غير مستحقيه، والقوانين والتشريعات التي وضعتها حكومة المملكة للاستثمار في قطاع التمور، ومدى التأثير السلبي لعملية إيجار النخيل اقتصادياً على المالك الأصلي. وتوصلت الدراسة إلى قلة الدراسات البحثية عن الاستثمار الخفي، وبالتالي يفتقر هذا القطاع إلى البحث العلمي عن هذه المشكلة وتوثيقها، وكذلك توضيح الأثر السلبي للاستثمار الخفي على اقتصاديات التمور بالمملكة.

الكلمات المفتاحية: قطاع التمور، الاستثمار الخفي، المستثمر الخفي، المستثمر الاجنبي، النقد الاجنبي المتسرب.

Role of Scientific Research in clarify the impact of the hidden investment in palms Qassim region

Fayqa Belall, Hoda Ahmed and Sally Alawady

Abstract: The agricultural sector is one of the important sectors of the national economy in Saudi Arabia. It contributes in raising the economic level of the citizens and providing employment opportunities for the labour forces. Further, the kingdom of Saudi Arabia produces about 1.3 million tons of palms and ranks second worldwide in the production of palms after the United Arab Emirates. The kingdom provides incentive programs that support investment in palms and date production and processing. The Saudi Arabian agricultural bank grants soft loans without interest to farmers for the purchase of agricultural irrigation systems and equipment, and facilitates the issuing of licenses for agricultural palm projects. The importance of this study comes from the fact that it is one of the pioneer studies that have addressed the issue of the hidden investment and its impact on the economies of the production and marketing of palm and dates in Saudi Arabia. The problem is in the fact that dates and palms production and marketing are largely controlled by foreign investors, but nevertheless there is a paucity in scientific research related to the hidden investment in palm and date production and marketing. The research uses the descriptive and analytical methodology. A simple random sampling has used in which 40 farm owners in the Qassim region were selected. The study aims to shed light on the impact of the hidden investment on palm growing, production of dates as well as its impact on owners and the national economy. The study found that there was a lack of research studies about the hidden investment, and therefore the sector lacks scientific research about this problem and its documentation, as well as clarify the negative impact of the hidden investment on the production of dates in the Saudi economy.

Keywords: Palms Sector, Hidden Investment, Hidden Investor, Foreign Investor Forex Leaked.

(1) أستاذ الاقتصاد المشارك، منسقة قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة القصيم، السعودية، faygahusseini@gmail.com

(2) أستاذ الإدارة المالية المساعد، مشرفة وحدة الجودة، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة القصيم، السعودية، dr.noura.ahmed2@gmail.com

(3) أستاذ الاقتصاد المساعد، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة القصيم، السعودية، s.elawady@qu.edu.sa

1. مقدمة

{ وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتٍ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُخْرَجُ مِنْهُ حَبًّا مُتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ انظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ } (الانعام 99).

لقد كرم النخيل وخاصة نخيل التمر بذكره في أكثر من موضع بالقران الكريم ويرجع ذلك للأهمية الاقتصادية والغذائية له، بالرغم من أهمية زراعة النخيل وإنتاج التمور ومدى تأثيرها على اقتصاد المملكة العربية السعودية إلا أن عزوف الشباب السعودي عن العمل في المزارع أدى إلى زيادة سيطرت العمالة الأجنبية على إنتاج التمور وبيعها في السوق المحلي عن طريق شراء أو إستئجار أشجار النخيل من ملاك المزارع، عن طريق التحايل على قانون الاستثمار السعودي من قبل ملاك المزارع والعمالة الأجنبية وهذا ما يطلق عليه الاستثمار الخفي الذي ينتج عنه ضرراً كبيراً على اقتصاد المملكة وعلى تجار المزارع مما أدى إلى وجود إحتكار لسوق التمور من قبل المستثمرين الخفيين الأجانب في السوق المحلي.

2. أهمية الدراسة:**3-1 الأهمية العلمية:**

القاء الضوء على أهمية البحث العلمي في نشر الوعي وسط أصحاب أو ملاك المزارع عن الفائدة الاقتصادية التي تعود لهم من جراء إنتاج التمور والفائدة الاقتصادية للمجتمع ككل. يعتبر هذا البحث إضافة للبحث العلمي في مجال اقتصاديات زراعة النخيل وإنتاج التمور لندرة الدراسات السابقة التي تتناول الاستثمار الخفي. التوثيق العلمي لمشكلة الاستثمار الخفي الذي يفتقر إليه هذا القطاع.

3-2 الأهمية العملية:

اثبات أن عملية الاستثمار الخفي في تاجير النخيل للأجانب عملية غير مجدية اقتصادياً بالنسبة للمالك الأصلي وللمملكة.

3. مشكلة الدراسة:

ندرة البحث العلمي في توضيح الآثار السالبة للاستثمار الخفي في مجال زراعة النخيل وإنتاج التمور زاد من حجم مشكلة لجوء المنتجين إلى تاجير أشجار نخيلهم للمستثمرين الأجانب بأسعار ضئيلة مقارنة بالأرباح التي يمكنهم الحصول عليها عند بيع التمور، وذلك لغياب الوعي لدى ملاك المزارع الأمر الذي يؤثر سلباً على عوائد الإنتاج من التمور، بالإضافة إلى إحتكار المستثمرين بالخفاء على سوق التمور.

وتم تناول المشكلة من خلال الأسئلة الآتية:

- 1- ما دور البحث العلمي وما مدي مساهمته في نشر الوعي بين أصحاب المزارع؟
- 2- ما الأسباب التي أدت بملاك المزارع لتأجير مزارعهم للعمالة الأجنبية؟
- 3- ما الأسباب التي أدت إلى عزوف الشباب السعودي عن العمل في زراعة النخيل وإنتاج التمور؟
- 4- ما حجم النقد الاجنبي المتسرب خارج دائرة الاقتصاد السعودي؟

4. اهداف الدراسة:

القاء الضوء على أهمية البحث العلمي في البحث العلمي عن الاستثمار الخفي في زراعة النخيل وإنتاج التمور على ملاك مزارع النخيل وعلى اقتصاد المملكة العربية السعودية.

5. فروض البحث:

- 1- توجد علاقة طردية بين البحث العلمي وزيادة الاستثمار في التمور لدى ملاك مزارع النخيل.

- 2- توجد علاقة طردية بين البحث العلمي وزيادة الوعي لدي ملاك مزارع النخيل.
- 3- توجد علاقة طردية بين البحث العلمي والإرشاد الزراعي.
- 4- توجد علاقة طردية بين البحث العلمي والمراكز الخاصة بالكراسي البحثية بزراعة النخيل وإنتاج التمور.
- 5- الاستثمار الخفي يزيد من معدل البطالة.
- 6- الاستثمار الخفي يؤثر سلباً على دخول ملاك مزارع النخيل.
- 7- هروب عائدات بيع التمور إلى خارج المملكة العربية السعودية.

6. منهجية الدراسة:

انتهج البحث عدداً من المناهج البحثية متمثلة في المنهج الإحصائي الوصفي والتحليلي بجانب المنهج المسحي وتمت الاستعانة بالتحليل الاقتصادي لإيجاد اثر الاستثمار الخفي على عوائد ملاك مزارع النخيل. كما تمت الاستعانة ببعض المصادر الثانوية العربية والإجنبية فضلاً عن الدراسات السابقة، والتقارير، والدوريات والكتب بالإضافة للشبكة الدولية للمعلومات. جمعت البيانات الأولية عن طريق المسح الميداني لمزارع النخيل في منطقة القصيم خلال الفترة محرم - ربيع الأول 1437هـ، وتم جمع البيانات باستخدام أداة الاستبانة والتي تم توزيعها علي عينة عشوائية بسيطة من ملاك المزارع في منطقة القصيم بلغ حجمها (40) مالكا.

2- الإطار النظري

- 2-1 طرق الاستثمار الزراعي الرئيسية: يشتمل الاستثمار الزراعي علي انواع كثيرة¹ منها:-
 - 2-1-1 استثمار الأرض من قبل مالكيها: في هذا النوع من الاستثمار يعمل المستثمر الذي هو مالك الأرض على استثمار أرضه بوسائل الإنتاج التي يملكها (آلات، معدات، حيوانات، وغيرها). وقد يستخدم بعض العمال الزراعيين استخداماً محدوداً وفي مواسم معينة. وفي هذا النوع من الاستثمار تكون عوامل الإنتاج (الأرض، رأس المال) مملوكة من شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص ضمن إدارة واحدة.
 - 2-1-2 استثمار الأرض بطريقة الاستئجار: في هذا النوع من الاستثمار يؤجر المالك أرضه إلى مستأجر يستثمرها لقاء أجر معين تحدده القوانين والأعراف السائدة في المنطقة (عينية أو نقدية) وفي هذا النوع من الاستثمار يعمل المستأجر بما لديه من وسائل إنتاج مادية وجهد، متحملاً نتائج عمله من دون تأثير في الأجر.
 - 2-1-3 استثمار الأرض بالمشاركة: في هذا النوع من الاستثمار يقدم المالك الأرض ويقدم المزارع الشريك العمل. أما مستلزمات الإنتاج الأخرى فيشترك الطرفان في تقديمها بنسب مختلفة. وفي نهاية الموسم يوزع الناتج بين الطرفين وفقاً لنسب متفق عليها.
 - 2-1-4 مزارع الدولة: وهي مشروعات زراعية حكومية ذات مستوى عال من الميكنة الزراعية وجميع وسائل الإنتاج والمنتجات فيها ملكية عامة. وتعتمد هذه المشاريع على نظام الحسابات الاقتصادية وتتوقف عليها مسألة تطوير الزراعة في الدولة.
 - 2-1-5 التعاونيات الزراعية الإنتاجية: وهي نوع من المشروعات الزراعية الإشتراكية التعاونية الضخمة التي تقام على أساس المشاركة الاختيارية للعمال الزراعيين والفلاحين. وتعتمد وسائل الإنتاج في هذه المشروعات نوعين من الملكية الجماعية: ملكية الدولة للأرض الزراعية، و ملكية تعاونية لجميع وسائل الإنتاج الأخرى. أما العمل فينفذ جماعياً عن طريق حلقات العمل ومجموعاته.

2-1-6 المشروعات الزراعية المشتركة بين التعاونيات الزراعية الإنتاجية: وهي مشروعات تعاونية ضخمة تقام على أساس المشاركة الطوعية بين مجموعة تعاونيات بهدف إنتاج مواد زراعية أو تصنيعها. وتدير مثل هذه المشاريع منظمة تنتخب من ممثلي التعاونيات الزراعية المساهمة في إنشائها. وتعود الملكية في هذه المشروعات من حيث طبيعتها الاقتصادية والاجتماعية إلى تعاونياتها المؤسّسة. ويوزع أكثر من 50% من أرباحها على التعاونيات الأعضاء.

2-1-7 وحدات الإنتاج الحيواني الصناعية: وهي مشاريع كبيرة حكومية أو تعاونية متخصصة في إنتاج الحليب أو اللحم أو البيض. ويُنظّم الإنتاج في هذه المشاريع على أساس صناعي تتحقق فيه المكننة الكاملة لمختلف مراحل الإنتاج.

2-1-8 المجمعيات الزراعية الصناعية: وهي مشاريع ضخمة لإنتاج المواد الزراعية ولتصنيع هذه المنتجات. وفي هذه المشروعات يظهر التكامل بين الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني والصناعة.

3- الاقتصاد والاستثمار الخفي وأسباب النمو

3-1 التعريف

مفهوم الاقتصاد الخفي هو ذلك الاقتصاد الذي لا يخضع للرقابة الحكومية ولا تسجل مدخلاته ومخرجاته في سجلات الحسابات القومية، ولا يعترف بالقوانين والتشريعات الصادرة، وأن جريمة غسل الأموال تعد من أبرز أشكال الاقتصاد الخفي. ومن أهم هذه الدراسات: (سلمان، 2006؛ المطيري، 2012؛ شبحان، 2013).

فليس هناك اتفاق على تعريف محدد فهو يختلف من شخص لآخر حسب مفهومه للأنشطة التي تتم في الاقتصاد. فعلى سبيل المثال عرفه الاقتصاديان (Gutmann 1977) و (Fiege 1979) على انه الجزء من الناتج القومي الإجمالي الذي كان يجب أن يدخل في حسابات الناتج القومي الإجمالي ولكنه لسبب أو لآخر لم يدخل ضمن هذه الحسابات. أما بالنسبة للاقتصادي (Tanzi 1982a) عرفه على أن الاستثمار الخفي ينصرف إلى كافة الدخول التي لا يتم الكشف عنها للسلطات الضريبية والتي قد تدخل أو قد لا تدخل ضمن حسابات الدخل القومي، يعتمد ذلك على طبيعة مصادر هذه الدخول. غير أن هناك جانباً لا يمكن إهماله من الأنشطة التي تتم في هذا الاقتصاد بسبب الطبيعة الخاصة لهذه الأنشطة والتي تعد مخالفة للقانون. ومما سبق تم إستنباط تعريف للاستثمار الخفي من تعريف الاقتصاد الخفي حيث يمكن تعريف الاستثمار الخفي بأنه " كافة الأنشطة المولدة للدخل الذي لا يسجل ضمن حسابات الناتج القومي إما لتعمد إخفائه تهرباً من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة، واما بسبب أن هذه الأنشطة المولدة للدخل بحكم طبيعتها تعد من الأنشطة المخالفة للنظام القانوني السائد في البلاد

3-2 أنواع الاقتصاد الخفي:

يُصنّف الاقتصاد الخفي وفقاً لمعيار المشروعية إلى نوعين رئيسيين: الاقتصاد الخفي المشروع، والاقتصاد الخفي غير المشروع (أندراوس، 2000؛ عبدالله، 2009).

1/2/3 الاقتصاد الخفي المشروع:

يتضمن الاقتصاد الخفي المشروع أنشطة اقتصادية تنتج سلعاً وخدمات مشروعاً، ولا تخالف قوانين وأنظمة الدولة، كأنشطة بحد ذاتها، ولكنها غير معلنة ومجهولة بالنسبة للدولة، ويتولّد عنها دخول غير واضحة للسلطات الرسمية، ومن ثم لا تُسجل ضمن حسابات الدخل القومي. ومن أمثلتها: بعض أنشطة قطاع الصناعات الصغيرة وقطاع التجارة الداخلية، بالإضافة إلى القطاع الحرفي والمهني.

2/3/3 الاقتصاد الخفي غير المشروع:

يقوم الاقتصاد الخفي غير المشروع على أنشطة اقتصادية مخالفة لأنظمة وقوانين الدولة، إلى جانب الأنشطة التي تُنتج سلعاً وخدمات غير مشروعاً. ويمكن تقسيم أنشطة الاقتصاد الخفي

غير المشروع إلى ثلاثة أقسام: الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات غير المشروعة، وكذلك الأنشطة المخالفة لأنظمة وقوانين الدولة، فضلاً عن الأنشطة المخالفة لقوانين العمل والهجرة ومنها ما يلي:-

- الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات غير المشروعة:
يتضمن هذا القسم الأنشطة التي تُجرّمها معظم قوانين دول العالم. ومن أمثلتها: تهريب المخدرات، بالإضافة إلى تهريب السلع المحظورة وبيع السلع المسروقة، وكذلك تهريب الأموال أو ما يسمى بالفساد الإداري.

- الأنشطة المخالفة لأنظمة وقوانين الدولة:
تشمل الأنشطة المخالفة للوائح التي تضعها الدولة، كأنشطة القمار والرشوة، وأنشطة الاتجار في السوق السوداء للصرف الأجنبي، وذلك في الدول التي تتبع نظاماً ادارياً للرقابة على الصرف الأجنبي.

- الأنشطة المخالفة لقوانين العمل والهجرة:
يدخل في دائرة الأنشطة المخالفة لقوانين العمل والهجرة، العمالة المخالفة لبعض شروط العمل، كالعمر وأوقات العمل. وقد أطلق عليه البعض مسمى الاقتصاد الرمادي وهي "المنطقة التي يلتقي فيها الاقتصاد الخفي مع الاقتصاد الرسمي، وهو يشتمل على عمليات محرمة قانوناً، إلا أنها تمارس بشكل علني وشرعي، فضلاً عن عدم دفع مستحقاتها الضريبية للدولة" (عبدالله، 2009)

3-3 أسباب ظهور ونمو الاقتصاد الخفي

- أعباء الضرائب على الشركات وإلزامها في الضمان الإجتماعي.
- كثافة التعليمات Regulation of Intensity :- تقاس عادة في عدد القوانين والتعليمات، مثل: عدد الإجراءات المطلوبة للحصول على ترخيص مصنع.
- الخدمات العامة:- نقص التهرب الضريبي من واردات الدولة، مما يؤدي إلى تقديم سلع وخدمات رديئة من قبل الدولة، لذا تلجأ الأخيرة إلى رفع معدلات الضرائب- لتغطية النقص الحاصل في الإيرادات وتلبية متطلبات الجودة- الأمر الذي يدفع رؤوس الأموال العاملة في ظل الاقتصاد الرسمي الهروب من الضرائب إلى مظلة الاقتصاد الخفي.
- تخفيض ساعات العمل الأسبوعية، والتقاعد المبكر، ونمو معدل البطالة
- إنخفاض الولاء للمؤسسات الحكومية وهبوط مؤشر الثقة لدى المواطنين من ناحية تخفيض الضرائب.
- سوق العمل:- تكلفة العامل في سوق العمل الرسمي باتت مرتفعة، لدفع التأمينات الاجتماعية والتعويضات وغيرها.
- الفساد الإداري:- كثير من الأشخاص يوضعون في مكان يتاح لهم أن يقبلوا الرشوة مقابل التستر عن أعمال غير مشروعة، فالعملية هي أساساً غير قانونية والأموال الناتجة عنها للطرفين غير مشروعة.

3-4 الآثار السلبية للاقتصاد الخفي في الاقتصاد الرسمي.

- يمكن الكشف عن الآثار السلبية للاقتصاد الخفي من خلال أسباب ظهور الاقتصاد الخفي وهي:-
- إنخفاض الإيرادات الحكومية من الضرائب المفروضة.
- الخطأ في تخصيص الموارد بين القطاعات.
- تنشيط عمليات غسل الأموال في المصارف.

وكننتيجة حتمية للأسباب والآثار السابق ذكرها، سوف تظهر إحصائيات لا تمثل الواقع الحقيقي لحجم الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي، وعن معدلات التضخم والبطالة أيضاً. ومن المحتمل أن ينتج عن هذه المؤشرات الخاطئة؛ سياسات اقتصادية مشوهة، تؤثر في الاستقرار الاقتصادي ككل: من ارتفاع في التضخم وزيادة البطالة، ورفع الضرائب، وتمتد أحيانا لتظهر مشكلات جديدة.

3-5 طرق تقدير الاقتصاد الخفي.

تعددت الطرق وتنوعت من دراسة لأخرى بحسب نشاطات الدولة وهيكلها الاقتصادي، ونسبة ونوع النشاطات المشروعة وغير المشروعة، لكن بشكل عام هناك أربع طرق مستخدمة لتقدير حجم الاقتصاد الخفي. (DahmanK, Raed(2015) ومنها:-

أولاً:- طريقة التقدير المباشرة

تعتمد هذه الطريقة على حساب قيمة تقديرية للدخل الناتج من مختلف النشاطات الفرعية؛ التي ترتبط بنشاط الاقتصاد الخفي، ثم القيام بجمع القيم الجزئية إلى بعضها البعض حتى تحصل في النهاية على قيمة الاقتصاد الخفي على مستوى الدولة ككل.

ثانياً:- طريقة التقدير غير المباشرة

يتم تقدير النمو في اقتصاد الظل؛ على أساس التفاوت بين إحصاءات الدخل والإنفاق في الحسابات القومية.

ثالثاً:- الطرق الإحصائية

تعتمد هذه الطريقة على حساب الفرق بين عدد السكان الذي يفترض أنهم جزء من قوة العمل الاقتصادية بناء على الإحصاءات السكانية، وعدد السكان المسجلين رسمياً باعتبارهم قوة العمل الفعلية في الدولة.

رابعاً:- طريقة الناتج القومي

تعتمد على تقدير حجم الاقتصاد الخفي بمقارنة التقديرات الرسمية للناتج القومي الإجمالي من جانب الاستهلاك بالتقديرات الرسمية للناتج القومي من جانب الدخل. بافتراض أن الاقتصاد الخفي يؤثر فقط في الدخل دون الاستهلاك، وتستخدم هذه الطريقة في الولايات المتحدة وبريطانيا.

خامساً:- مزيج من عدة مناهج وعدة مؤشرات وتدعى: (MIMIC)

وهي الطريقة الأكثر شيوعاً حيث يتم تقدير حجم اقتصاد الظل بوصفه دالة للمتغيرات المشاهدة، التي يفترض تأثيرها على اقتصاد الظل وهي: العبء الضريبي، وعبء القواعد التنظيمية الحكومية. والمتغيرات التي تتأثر بأنشطة اقتصاد الظل: كالتسوية، وساعات العمل الرسمية، والبطالة وما إلى ذلك. وتتميز هذه الطريقة عن غيرها لكونها تنظر في العديد من الأسباب والآثار في آن واحد.

3-6 أسباب النمو

تختلف أسباب نمو الاستثمار الخفي من دولة لأخرى، إلا أنه من الممكن بصفة عامة ذكر بعض الأسباب (عبدالسلام، 2002؛ علي، 2008):

1-3-6 النظم والقيود الحكومية

يرى البعض أنه من أسباب وجود الاستثمار الخفي هو النظم والقيود الحكومية وقد تفرض إما بهدف تنظيم ممارسة أعمال معينة أو رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية للأفراد و ضمان مستويات مناسبة من المعيشة أو الرفاهية أو الأمان. أو قد تفرض بسبب أن الأنشطة ذاتها أنشطة إجرامية أو غير قانونية من المنظور الاقتصادي أو الإجتماعي. وإذا كانت هذه القيود مصحوبة بغرامات مرتفعة ونظام فعال للرقابة فقد تحول دون وجود مثل هذه الأنشطة.

فهناك العديد من النظم والقوانين ومنها أن الكثير من الدول وبصفة خاصة الدول الصناعية تمنح بعض المزايا لأغراض رفع مستويات الرفاهية العامة للأفراد المقيمين داخل حدود دولتهم وعادة ما يبدأ صرفها عندما ينخفض الدخل إلى مستوى معين. وقد تؤدي نظم الضمان الإجتماعي ومدفوعات الرفاهية التي تدفعها الحكومة للأفراد إلى دفعهم نحو دخول الاستثمار الخفي. فعندما يتعدى الدخل مستوى معين، يصبح الفرد غير مؤهل للحصول على الإعانة الاجتماعية، أو يحصل على جزء منها فقط. وقد يدفع هذا الأمر هؤلاء الأفراد إلى دخول الاستثمار الخفي حتى لا تتأثر مدفوعات الضمان الإجتماعي لهم. ولهذا السبب تنتشر عمالة الأفراد الذين أحيوا إلى التقاعد في الاستثمار الخفي، خوفاً من تأثر مدفوعات المعاش لهم من جراء إنكشاف مصادر الدخل التي يحصلون عليها من عملهم إذا ما قرروا العمل في الاقتصاد الرسمي. وأيضاً في كثير من الأحيان تتطلب ممارسة بعض أنواع الوظائف أو الحرف الحصول على إذن رسمي أو ترخيص. كما قد تهدف هذه النظم إلى الحد من الكمية المعروضة من سلع أو خدمات معينة، وهو ما ينشأ عنه في بعض الأحوال فجوة بين الكمية المعروضة والكمية المطلوبة من هذه السلع والخدمات، مما يوفر دافع لدى الأفراد الذين ليس لديهم ترخيصاً بمزاولة المهنة أو بإنتاج هذه السلع والخدمات إلى دخول الاستثمار الخفي والعمل بأجر أقل أو الإنتاج بسعر أقل في الاستثمار الخفي بدون تحمل الاستثمارات المتمثلة في تكاليف استخراج مثل هذه التراخيص.

2-6-3 دور المعلومات

تلعب المعلومات دوراً حيوياً في أداء الاستثمار الخفي. فكل من المشتريين والبائعين في سوق السلع والعمل يحتاجون إلى معلومات عن المعاملات التي تتم على أرض الواقع مثل الأسعار والجودة والبدائل المتاحة. وبدون توافر هذه المعلومات فإن السوق لا يمكنه العمل. وبدون توفرها لا يمكن نمو الاستثمار الخفي. فإذا كانت البيانات متاحة بهذه السهولة للأطراف المتعاملة في الاستثمار الخفي، فإنه من المتوقع أن تكون متاحة أيضاً للحكومة. ومما لا شك فيه أن المعلومات سوف يكون لها تكلفة لمن يريد التعامل في الاستثمار الخفي.

4- آثار الاستثمار الخفي على الاقتصاد الوطني

إن الاستثمار الخفي ظاهرة ذات أبعاد متعددة. فوجود الاستثمار الخفي لا يؤدي إلى تشويه بيانات الناتج القومي الإجمالي فقط، وإنما يؤثر على العديد من معلوماتنا حول معظم جوانب النشاط الاقتصادي مثل مستويات التشغيل والبطالة وأنماط توزيع الدخل ومستويات الإدخار الحقيقي في المجتمع، ونذكر بعض الآثار الناتجة:

4-1 سياسات الاستقرار الاقتصادي

إن النمو السريع للاستثمار الخفي قد يؤدي إلى فشل وتشويه سياسات الاستقرار الاقتصادي فينتج عنه نوع من المغالاة في المؤشرات الرسمية للتضخم والبطالة ومعدلات نمو الناتج وبالتالي فإن سياسة الاستقرار قد تستجيب لمشكلات غير واقعية. وإذا ما حاولت سياسة الاستقرار الاقتصادي أخذ إجراءات مضادة لمواجهة هذه المشكلات فإنها ستنشأ إجراءات تحدث نوعاً من عدم الاستقرار في الاقتصاد الرسمي، لدرجة أن المشكلات الغير حقيقية تصبح مشكلات حقيقية بمقتضاها يتحول الاستثمار الخفي من خلال التضخم والبطالة إلى اقتصاد ذو حجم أكبر.

4-2 معدلات البطالة

يعتبر معدل البطالة من الأمور الحيوية من الناحية السياسية، ومن هنا فقد تبدو أهمية الاستثمار الخفي في قدرته على توفير فرص للعمل لهؤلاء الذين لم يفلحوا في الحصول على فرصة عمل في الاقتصاد الرسمي. وبما أن هذه العمالة عادة ما تكون غير مسجلة فإن الأرقام الرسمية عن معدلات البطالة في الاقتصاد تصبح مغالى فيها.

تعد مشكلة البطالة من أهم المشاكل التي تُورق صنّاع السياسات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية. حيث تشير الدراسات الإحصائية الصادرة عن مصلحة الإحصاءات العامة لعام 2015م

إلى ارتفاع أعداد العاطلين السعوديين إلى (602,9) ألف عاطل، مقارنةً بأعداد العاطلين في عام 2011م والتي تبلغ (585,7) ألف عاطل، على الرغم من إمكانيات المملكة المالية والاقتصادية. كما بيّنت النتائج الواردة من مصلحة الإحصاءات العامة لعام 2015م، أن أعلى نسبة للعاطلين السعوديين كانت في الفئة العمرية (25-29) سنة، وذلك بنسبة بلغت (37,6%).

3-4 معدلات النمو الاقتصادي

عندما يتواجد الاستثمار الخفي فان معدلات النمو الحقيقي في الاقتصاد سوف تختلف عن معدل النمو المسجل. فإذا كان كل من الاقتصاد الرسمي والخفي ينموان بصورة متوازية فإن المؤشرات عن النمو الفعلي يصبح صفراً. أما إذا تعدى معدل نمو الاستثمار الخفي على الخاص بالاقتصاد الرسمي، فان معدل النمو الاقتصادي العام في الاقتصاد ككل يصبح أقل من الواقع والعكس.

5- حجم العمالة الفعلية

يُقصد بحجم العمالة الفعلية عدد العمالة المسجلة رسمياً في القطاعين العام والخاص. ويُتوقع أن يكون تأثيره موجباً على النمو الاقتصادي؛ كونه أحد أهم عناصر الإنتاج، كما أنه يُعد من أهم المحددات المؤثرة في النمو وزيادة الإنتاجية.

وقد تم الإستناد على دراسة (عوض & يوسف، 2013)، أن للعمالة دور موجب ومعنوي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل. وقد تم استخدام مؤشر المشتغلون ليُعبّر عن حجم العمالة الفعلية، اعتماداً على مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، الكتاب الإحصائي السنوي.

أ- حجم العمالة الأجنبية:

يؤدي وجود العمالة الأجنبية في المملكة العربية السعودية إلى احتمالية ظهور عديد من الإنعكاسات السلبية؛ نتيجة إستخدامهم بأعداد كبيرة. وتُشير الإحصاءات التي أصدرتها وزارة العمل إلى ارتفاع عدد العمال الأجانب عام 2011م من (6,9) مليون عامل، إلى (7,4) مليون عامل في عام 2012م. (الحواس، 2005)

وقد يؤدي تزايد حجم العمالة الأجنبية إلى توفير مناخ لإستغلال بعض العناصر، للقيام بأعمال تُسهم في رفع مستويات الجريمة. كما أن لها دور في إتساع حجم الأنشطة الخفية، كالدخول في صناعة الخمور وترويج المخدرات. كما يُؤثر تزايد حجم العمالة الأجنبية في السياسات الاقتصادية والأمن الاقتصادي.

من جانب آخر، قد يُسهم تزايد حجم العمالة الأجنبية في نمو المملكة في مجالات عديدة، كالبناء والتشييد، وسد النقص في اليد العاملة السعودية، علاوةً على المساهمة في تنمية المملكة في النواحي الصحية، والتعليمية، والصناعية، وغيرها من النواحي الحيوية في المملكة العربية السعودية.

6- أهمية قطاع النخيل والتمور في الزراعة السعودية:

تعتبر التمور من الأغذية المحببة لدى المستهلك السعودي فضلاً عن كون المملكة تعتبر من البلاد الرئيسية المنتجة للتمور في العالم حيث تحتل المركز الثالث بعد إيران ومصر. تولت المملكة ممثلة في وزارة الزراعة والمياه أهمية كبيرة لقطاع النخيل والتمور لما لهذا القطاع من أهمية اقتصادية وإجتماعية وتاريخية منذ القدم. وبلغت القيمة الإجمالية لإنتاج التمور في المملكة عام ٨,٥ مليار ريال وتمثل نسبة ١٥,٧٪ تقريباً من الناتج المحلي الزراعي والذي قدر بنحو ٢,٣٧ مليار ريال حيث يتبين أن قطاع النخيل الأراضي الزراعية بالمملكة خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٧ والتمور يحتل أهمية بارزة في الإنتاج الزراعي النباتي السعودي والإنتاج الزراعي الفاكهي السعودي بصفة خاصة وأن إجمالي عدد أشجار النخيل على مستوى المملكة قد بلغ ٣,٢٢ مليون نخلة، منها ٩,١٦ مليون نخلة مثمرة وتمثل ٧٦٪ من إجمالي عدد النخيل على مستوى المملكة، و عدد ٣,٥ مليون

نخلة غير مثمرة تمثل ٢٤٪ من إجمالي عدد النخيل على مستوى المملكة (وزارة الزراعة، ١٤٢٧هـ)².

7- إنتاج التمور بالمملكة العربية السعودية

يصل إنتاج السعودية من التمور إلى (568) ألف طن، ولا تستخدم منها سوى 5% فقط كطاقة فعلية. فمعظمها تكون تمور معبأة مفردة أو مكبوسة أو منزوعة النوى أو محشوة باللوز أو مغطاة بالسهم. وأن من تقنيات إنتاج التمور ما يعد من النوع الفاخر مثل التمر المحشو باللوزيات وعجينة التمر وشوكولاتة التمر وعسل التمر (الدبس) والسكر السائل وإنتاج خميرة الخبز ومسحوق التمر سريع الذوبان والحلوى البكتينية والحلوى الجبلة لا تينية وأصابع حلوى التمر (توفي) و(فوندان) التمر. (العقيل، 2008)

7-1 تشجيع المملكة لإنتاج التمور وما صاحبه من زيادة العرض:

لقد أدركت المملكة العربية السعودية أهمية التمور كمحصول وطني إستراتيجي يتميز بقيمته الغذائية وأهميته الاقتصادية ودوره في تحقيق الأمن الغذائي الوطني. فقامت بإعداد العديد من البرامج التشجيعية التي تدعم الاستثمار في إنتاج التمور بالمملكة، لعل من أهمها ما يلي:

- 7-1-1 منح قروض ميسرة متوسطة الأجل وبدون فوائد يقدمها البنك الزراعي العربي السعودي للمزارعين لشراء المكائن والمضخات وشبكات الري والمعدات الزراعية.
- 7-1-2 منح إعانة على المعدات الزراعية ومعدات الري تصل إلى 55% من القيمة.
- 7-1-3 منح تراخيص زراعية لمشاريع النخيل.
- 7-1-4 تقديم الخدمات الإرشادية وعمليات الوقاية والمكافحة مجاناً.
- 7-1-5 منح قروض ميسرة بدون فوائد لإقامة مصانع تعبئة وتغليف التمور من قبل صندوق التنمية الصناعية السعودي والبنك الزراعي السعودي.

الأمر الذي أدى إلى تجاوز المزارعين مع هذا الدعم والتشجيع وما صاحبه من زيادة في مساحة زراعة النخيل في المملكة العربية السعودية إلى نحو 140 ألف هكتار وإلى زيادة إنتاج التمور إلى نحو 830 ألف طن عام 1423هـ (وزارة الزراعة، 1425هـ)، وبمتوسط إنتاج عام يصل إلى نحو 5.93 طن/هكتار تقريباً. وقد قدرت أحد الدراسات المتخصصة أن يتجاوز إنتاج المملكة العربية السعودية من التمور³ المليون طن في عام 2010م (القحطاني، 2011). إلا أن الطلب على التمور المحلية لم يتواكب مع التزايد المطرد في الإنتاج مما أدى إلى تدني الأسعار وتعرض الكثير من المزارعين والصناعات القائمة على تعبئة التمور على خسائر جسيمة (الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، 1425هـ).

8- المعوقات التي تواجه قطاع إنتاج النخيل بالمملكة:

على الرغم بأن الجهد الكبير والدعم الذي تقدمه الحكومة لقطاع النخيل إلا أن هذا القطاع لازال يواجه العديد من المشاكل والمعوقات سواء على مستوى الإنتاج أو على مستوى التسويق أو التصنيع وهذه المعوقات تؤثر على دخل المزارع من هذا المحصول الهام والرئيسي في الزراعة السعودية.

وفيما يلي إستعراض لأهم المعوقات التي يواجهها هذا القطاع⁴:

² وزارة الزراعة والمياه، ادارة الدراسات الاقتصادية والاحصاء. (1997). اقتصاديات إنتاج التمور في المملكة العربية السعودية، الرياض. زيارة: 2015/4/1

³ القحطاني، سفر بن حسين. (2011). الأهمية الاقتصادية لإنتاج التمور في المملكة العربية السعودية والوطن العربي. المملكة العربية السعودية: جامعة الملك سعود، كلية علوم الأغذية والزراعة

⁴ الملاح، جلال عبدالفتاح، الحسيني، عبدالعزيز. (2000). تحليلاً لأنظمة الزراعية في مناطق زراعة النخيل وتقييم المنعكسات الاقتصادية والاجتماعية للمعوقات الفنية التي تواجه قطاع النخيل بالمملكة العربية السعودية. زيارة: 2015/4/8

8-1 المعوقات الإنتاجية والفنية

تواجه زراعة النخيل العديد من المشاكل والمعوقات الإنتاجية سواء منها ما يتعلق بعمليات الزراعة أو الخدمة والتي أثرت سلباً على إنتاجية هذا المحصول.

ويمكن حصر أهم المعوقات الإنتاجية فيما يلي:

أ- النقص الشديد في الأيدي العاملة وارتفاع أجور العماله الفنيه المدريه - وقد أثر هذا سلباً على الإنتاجية حيث أن العديد من المزارعين لا يقومون بإجراء الكثير من العمليات الزراعية اللازمة والتي تؤثر على الإنتاجية.

ب- الكثافة العالية في وحدة المساحة: فأغلب مزارع النخيل القديمه والتقليديه قد تم زراعتها بشكل عشوائي ومزدحم ولم تراعى فيها المسافات المناسبة لإنتاج محصول إقتصادي وجيد الصفات والنوعيه. إضافة إلى صعوبة استخدام الميكنة في تلك المزارع والتي تعتبر ضرورية في ظل قلة الأيدي العاملة.

ت- عدم تجديد الأشجار في كثير من المزارع في الوقت المناسب بحيث أنها أصبحت أشجاراً مسنة قليلة الإنتاج.

ث- إنتشار الأصناف الرديئة في كثير من مناطق إنتاج النخيل الأمر الذي أثر على صفات ونوعية التمور المنتجه.

ج- عدم توافر الفسائل من الأصناف الممتازه بالأعداد الكافيه لإنشاء مزارع جديده إقتصاديّه، إضافة إلى ارتفاع أثمان تلك الفسائل.

ح- قلة خبرة العماله الزراعية المستقدمة بالعمليات الزراعية اللازمة للنخيل والتي تعتبر هامة لرفع الإنتاجية.

خ- تعرض النخيل للإصابة بالعديد من الآفات والحشرات مما يسبب أضراراً بالغة للمزارعين خاصة صغارهم.

وهذه المشاكل ناجمة عن التطور الكبير في الدخل خلال الخمسة وعشرين سنة الماضية مما ترتب عليه تحولا في الهيكل الاقتصادي والعادات وأنماط المعيشة والإستهلاك وبالتالي في طبيعة المهنة وفي التوسع العمراني الأمر الذي إنعكس على قطاع النخيل كما يلي:

أ- الهجرة المستمرة للسكان الزراعيين من الريف إلى المدن للعمل في المشاريع والمؤسسات التي تعطيههم عائداً أعلى مما أدى إلى إهمال المزارع وتدهور إنتاجها.

ب- زحف المباني والمنشآت على مزارع النخيل.

ت- عزوف كثير من المزارع عن إستثمار رؤوس أموالهم في إنتاج النخيل لإنخفاض العائد من النخيل في السنوات الأخيرة بعد إنخفاض الأسعار خاصة وأن هناك إستثمارات أخرى دورة رأس المال فيها أسرع.

ث- تغير نمط استهلاك المواطنين حيث تحول الكثيرين إستهلاك فواكه أخرى على حساب استهلاك التمور

8-2 المعوقات التسويقية.

يواجه تسويق التمور في المملكة العربية السعودية معوقات أدت إلى إنخفاض الكفاءة التسويقية لهذا المحصول وبالتالي إنخفاض دخل المزارع. ويمكن تلخيص أهم تلك المعوقات فيما يلي:

أ- إنخفاض الطلب على التمور نتيجة التغير السريع الذي حدث في مستوى المعيشة وارتفاع الدخل وتوافر بدائل من الفاكهة تنافس التمور مما أدى إلى إنخفاض الإستهلاك الفردي

وإنخفاض الأسعار رغم ارتفاع تكاليف الإنتاج نسبياً.

ب- ضعف معاملات ما بعد الحصاد مثل التنظيف والتبخير والفرز والتدرج.

ت- عدم وجود عبوات مناسبة تستخدم في تعبئة التمور بحيث تجذب المستهلك.

ث- عدم توافر التخزين المناسب إلى حين تسويق التمور.

ج- عدم وجود أسواق لمخلفات النخيل أو نواتجه الثانويه مثل السعف والألياف.

3-8 معوقات التصنيع.

على الرغم من التوسع الكبير في إنتاج التمور بالمملكة إلا أن صناعة منتجات النخيل لم تحظى بالإهتمام الكبير ولم تواكب النهضة التقدمية التي تشهدها المملكة في كافة المجالات ويمكن القول أن تصنيع التمور ينحصر في الوقت الحالي على تعبئة التمور بصفة أساسية ويمكن حصر أهم معوقات تصنيع منتجات النخيل بالمملكة فيما يأتي:

أ- الاعتماد على تقنيات غير متطورة حتى في عمليات تعبئة التمور.

ب- عدم وجود تنسيق أو تبادل خبرات بين الجهات العاملة في تصنيع منتجات النخيل.

ت- عدم توافر الخبرات الفنية والكوادر البشرية للصناعات التحويلية لمنتجات النخيل.

ث- عدم وجود دراسات جدوى كافية فيما يتعلق بالصناعات التحويلية لمنتجات النخيل.

9- حكم تأجير النخيل:

ذكر فضيلة الشيخ أحمد الزومان "من المسائل التي يكثر السؤال عنها حكم تأجير شجر النخل، النخل المؤجر له حالات:

الحالة الأولى:

أن يؤجر النخل قبل بدء ظهور الثمرة فتجوز إجارته النخل منفرداً للإنتفاع بثمره يقول ربنا تبارك وتعالى ﴿قَالَ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْحَمْنَ وَأُجْرَهُنَّ﴾ الطلاق:6 فأباح الله إجارة الظئر للبن فيقاس عليها إجارة الشجر لثمره فكلاهما إجارة عين ينتفع بها ففي الظئر ينتفع باللبن وفي الشجر ينتفع بالثمرة. واللبن هو المقصود بالعقد في الظئر وكذلك الثمرة هي المقصودة في إجارة النخل.

وصح عن عمر - رضي الله عنه - حينما توفي أسيد بن حضير - رضي الله عنه - وعليه ستة آلاف درهم دين فدعا عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - غرماءه فقبلهم أرضه سنين وفيها الشجر والنخل " فأجرهم عمر رضي الله عنه الأرض والشجر ولم ينقل أن أحد من الصحابة - رضي الله عنهم - أنكر عليه فيكون إجماعاً سكوتياً.

وكما تجوز إجارة الأرض على من يزرعها على الصحيح فكذلك تجوز إجارة الشجر فلا فرق بينهما فمستأجر الأرض يقوم عليها حتى تخرج زرعها ومستأجر الشجر يقوم عليه حتى يثمر.

قال ابن القيم أحكام أهل الذمة (1/112): سر المسألة أن الشجر كالأرض وخدمته والقيام عليه كشق الأرض وخدمتها والقيام عليها ومغل الزرع كمغل الثمر فإن كان في الدنيا قياس صحيح فهذا منه.

وهذا القول فيه مصلحة للمزارع وللمستأجر فلا يقع ظلم ولا غش على أحدهما ولا يحصل تلاعب وعدم النصح أثناء العناية بالشجر والخراف.

الحالة الثانية أن يؤجر النخل بعد ظهور الثمرة وقبل بدو صلاحها مدة الموسم فهذا من الحيل المحرمة لبيع الثمر قبل بدو صلاحه والحيل لا تبيح المحرمات.⁵

حيث ثبت في صحيح السنة عدة أحاديث تدل على تحريم بيع الثمار قبل بدو صلاحها، وقد جاءت بألفاظ كثيرة، منها: ما ثبت في الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنه: أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- نهى عن بيع الثمار حتى يبْدُو صلاحها، نهى البائع والمبتاع. وفي الصحيحين -أيضاً- عن جابر بن عبد الله -رضي الله عنه- قال: نهى النبي -صلى الله عليه وسلم- أن تباع الثمرة حتى تُشْفَح، قيل: وَمَا تُشْفَحُ؟ قال: تُحْمَرُ أَوْ تُصْفَرُ، ويؤكل منها⁽⁶⁾

⁵الزومان، احمد، شبكة الألوكة الشرعية، "أحكام النخيل" 2013

⁶السحيباني، عبدالله بن عمر، مجلة البحوث الإسلامية "إجارة النخيل" (1434)، رقم 100، صفح 295

10- الاستثمار الأجنبي والاستثمار الخفي في القانون السعودي

بُناءً على المادة السبعين من النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم (90/أ) وتاريخ 1412/8/27 هـ. وبُناءً على المادة العشرين من نظام مجلس الوزراء الصادر بالأمر الملكي رقم (13/أ) وتاريخ 1414/3/3 هـ. وبُناءً على المادتين السابعة عشرة والثامنة عشرة من نظام مجلس الشورى الصادر بالأمر الملكي رقم (19/أ) وتاريخ 1412/8/27 هـ. **وبناءً على المادة الرابعة من المرسوم:** يجوز أن تكون الاستثمارات الأجنبية التي يُرخص لها للعمل طبقاً لأحكام النظام وهذه اللائحة بإحدى الصورتين الآتيتين:

- منشآت مملوكة لمُستثمرٍ وطني ومُستثمرٍ أجنبي.
- منشآت مملوكة بالكامل لمُستثمرٍ أجنبي.

وبناءً على المادة الثامنة من المرسوم: يجوز للمُستثمر الأجنبي شراء منشآت استثمار محلي أو أجنبي أو مُشترك أو تملك حصص بها، على أن تتوافر بشأنه الشروط الواردة بالمادتين السادسة والسابعة من هذه اللائحة.

ومن هنا نقول بان أي عمل او نشاط غير مرخص يقوم به المستثمر الأجنبي او يسمح له بالقيام بذلك فانه محظور وذلك بناء على المادة (السبعين) من النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم (90/أ) وتاريخ 1412/8/27 هـ. وبناء على المادة (العشرين) من نظام مجلس الوزراء الصادر بالأمر الملكي رقم (13/أ) وتاريخ 1414/3/3 هـ. وبناء على المادة (الثامنة عشرة) من نظام مجلس الشورى الصادر بالأمر الملكي رقم (90/أ) وتاريخ 1412/8/27 هـ. **رُسم كما هو آتي:**

بناء على المادة الأولى من المرسوم:

لا يجوز لغير السعودي - في جميع الأحوال - أن يُمارس أو يستثمر في أي نشاط غير مُرخص له بمُمارسته أو الاستثمار فيه بموجب نظام الاستثمار الأجنبي أو غيره من الأنظمة واللوائح والقرارات.

ويُعدّ - في تطبيق هذا النظام - متسترراً كل من يمكن غير السعودي من الاستثمار في أي نشاطٍ محظور عليه الاستثمار فيه أو ممارسة أي نشاطٍ محظور عليه مُمارسته، سواءً كان ذلك عن طريق استعمال اسمه أو ترخيصه أو سجله التجاري، أو بأي طريقةٍ أخرى.

وبناء على المادة الأولى من اللائحة التنفيذية لمكافحة التستر:

يعد من الأنشطة المحظورة وفقاً لأحكام المادة الأولى من نظام مكافحة التستر ما يلي:

1. كل من مكن غير السعودي من الاستثمار، أو ممارسة أي نشاط محظور عليه ممارسته كالنشاط التجاري أو المهني، أو الصناعي، أو الاقتصادي، أو الزراعي، أو أعمال السمسرة والوساطة، أو الأعمال المصرفية أو البنكية، أو التعليمية، أو النقل، أو غيرها من الأنشطة سواء عن طريق استعمال اسمه، أو ترخيصه، أو سجله التجاري، أو بأي طريقةٍ أخرى.

2. غير السعودي الذي يستثمر أو يمارس نشاطاً تجارياً، أو صناعياً، أو اقتصادياً، أو زراعياً، أو طبياً، أو إعلامياً، أو أعمال السمسرة والوساطة، أو الأعمال المصرفية أو البنكية، أو التعليمية، أو النقل، أو غيرها من الأنشطة باسم مواطن أو مستثمر.

3. غير السعودي الذي يعمل بأي طريقةٍ أخرى كالعامل بالنسبة، أو بالقطعة، إذا كان ما يحصل عليه من نسبة أعلى مما يحصل عليه مثيل له كأجير في المتوسط في المملكة، بشرط عدم توفر عنصري التبعية والإشراف من صاحب العمل.

الدراسات المرجعية:

تضمن الأدب الاقتصادي والاستثماري العديد من الدراسات المرجعية التي تناولت العلاقة بين الاقتصاد والاستثمار الخفي والنمو من جوانب مختلفة، ولم تتناول الاستثمار الخفي في قطاع التمور حيث تناولت عدة دراسات ظاهرة الاقتصاد والاستثمار الخفي، من حيث مفهومه وأشكاله، واتفقت الأدبيات البحثية فيما بينها على تعريف مفهوم الاقتصاد الخفي، ومنها تم استنباط تعريف لمفهوم الاستثمار الخفي علي انه "هو ذلك الاستثمار الذي لا يخضع للرقابة الحكومية ولا تسجل مدخلاته ومخرجاته في سجلات الحسابات القومية، ولا يعترف بالقوانين والتشريعات الصادرة"، ومن أهم هذه الإديبات البحثية التي تناولت موضوع الدراسة:-

1- **دراسة عبدالله باعشن، (2016) بعنوان الفساد الاقتصادي ضريبة الاستثمار الخفي:** توصلت الدراسة الى أن الاقتصاد الخفي من الآفات الاقتصادية التي تنعكس آثاره المالية والاجتماعية في سوء استخدام الموارد و رداءة المنتجات والخدمات وعدالة تكافىء الفرصة ويتمثل الاقتصاد الخفي بنماذج مختلفة يصعب التقليل من آثارها ومحاصرتها ، عندما يتواجد تحت مظلة التسرُّر وبالتالي نمو وإنتشار مزاولة أنشطته تجاربه وصناعية وخدمات لا تتوافق مع الأسس القانونية للمملكة ، ونتج عن ذلك رداءة الخدمة وسيطرة الوافدين وتميُّز جنسية معينة في مجال معين لتعاون أفرادها بالإحتكار والسيطرة، مما أدى إلي فسادٍ استثماريٍّ مُفَنَّن، ويدفع الاقتصاد الوطني ضريبة خروج موارده وفقدان تدويرها وانعكاسها علي ميزان المدفوعات ، وتعطيل الموارد البشرية وتحويلها من مُنتجةٍ إلي عاطله لعدم مقدرتها التَّأقلم مع منافسةٍ تفتقد إلي العدالة في العائد المادي ويدفع المواطن والمقيم ضريبة رداءة الخدمة والمُنتج والمبالغه في تكلفتها.

2- **دراسات مركز أبحاث النخيل والتمور بجامعة الملك فيصل بالأحساء:** يختص كرسي اقتصاديات التمور والنخيل ومشتقاتها بصفة عامة بدراسة جميع الجوانب الاقتصادية للتمور من حيث الإنتاج والتسويق والاستهلاك. يهدف كرسي اقتصاديات النخيل والتمور ومشتقاتها للكشف عن الصناعات التي توجد لها جدوى اقتصادية، وبالتالي القيام بترويجها لتصل إلي المستثمر السعودي بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة وخاصة الغرف التجارية الصناعية بالمملكة. ولهذا الأمر فقد ركز كرسي اقتصاديات النخيل والتمور بجامعة الملك فيصل في استراتيجيته للخمس سنوات القادمة على اقتصاديات التقنية الحيوية للتمور.

3- **دراسة حسن الصبحي⁷(2014) بعنوان استثمار الاقتصاد الخفي:** عرفت الدراسة استثمار الاقتصاد الخفي بالنشاط الاقتصادي الذي لا تستفيد منه التنمية في البلاد ويذهب نتيجة لنشاط العمالة الوافدة والتي تعمل بطرق غير نظامية، ولا يزال الاقتصاد الخفي يلقي بظلاله على التعاملات التجارية في المملكة العربية السعودية ويستنزف مئات المليارات من الريالات سنويًا من الناتج المحلي تقدر نسبته حسب دراسات البنك الدولي بنحو 18% سنويًا بسبب تغلغل كثير من العمالة الوافدة في النشاط التجاري والاقتصادي بشكل خفي دون خضوعها للنظام الاقتصادي والاستثماري في البلاد. وبالرغم من محاولات وزارة العمل السيطرة على الحركة المالية بين العمالة الوافدة وضبط وتتبع عمليات التحويلات المالية والتدفقات النقدية والمالية للعمالة الوافدة إلا أن هذه الاجراءات يبدو أنها غير كافية للحد من الاقتصاد الخفي الذي يتركز في التسرر التجاري بالدرجة الأولى، ولكون هذا الأمر أصبح واقعًا لأنه يصعب على الجهاز الحكومي السيطرة عليه بسهولة فإن التعامل معه يكاد يكون أكثر جدوى من قضاء المزيد من الوقت وضياع الكثير من الجهد في محاربتة أو متابعته. حيث أن تقنين وتنظيم هذه الأنشطة التجارية التي يتسمر فيها على العمالة الوافدة وتحويلها إلى استثمارات منتجة منظمة يمكن أن يستفيد منها الاقتصاد الوطني أكثر من عمليات المحاربة غير المجدية، وهنا يجب أن توضع

أنظمة وضوابط كفيلة باستثمار الأموال والأرباح الناتجة من هذا النشاط في داخل البلاد وإجبار هذه الاستثمارات على توفير فرص عمل للشباب المبتدئين وتدريبهم وتأهيلهم كجزء من مسؤوليتهم في ممارسة هذه الأنشطة تحت طائلة القانون والنظام مع وضع ضوابط للتحويلات المالية الداخلية والخارجية بما يكفل الحفاظ على ثروات هذا الوطن في داخل أراضيه. وبالتلبي يكون قد تم تنظيم الاقتصاد الخفي والقضاء على الهدر المالي والبشري في تتبعه وملاحقته وبالتالي استثمر هذا الجهد في مسار جديد للبناء والتنمية .

4- **دراسة طلبه، عبد الله (2014):** أوضحت الدراسة أن الاقتصاد الخفي ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية، تعاني منه كل أنواع الاقتصاديات في العالم، حيث أن أي اقتصاد له مكونان رئيسان، أحدهما الاقتصاد الظاهر والمعلن وهو اقتصاد قابل لقياس، ويمكن الحصول على إحصاءات دقيقة عنه، والثاني الاقتصاد الخفي الذي يصعب الحصول على إحصاءات دقيقة عنه. ويشكل هذا النوعان نسبة لا يستهان بها من الناتج المحلي الإجمالي، وفي بعض الأحيان ينمو هذا الاقتصاد بمعدلات نمو تفوق معدلات نمو الاقتصاد الرسمي، وتوصلت الدراسة إلي أن نمو حجم الاقتصاد غير الرسمي يرجع إلي عدة أسباب أهمها: العبء الضريبي وكثرة اللوائح والقوانين المنظمة لممارسة الأنشطة وتعتها والتدخل الحكومي في الأسواق المختلفة، وتدني مستويات الأجور وانخفاض مستوي المعيشة، وفي جميع الدول المتقدمة والنامية يتعايش الاقتصاد الخفي جنباً إلى جنب مع الاقتصاد الرسمي، ومن ثم يصبح السبيل الوحيد أمام صانع السياسة الاقتصادية محاولة البحث عن علاج يناسب طبيعة الأسباب التي تقف وراء الظاهرة، وأوصت الدراسة بأن يتم التعامل مع هذا القطاع بمرونة خاصة من جانب الجهات الرقابية والإدارية، كالتأمينات والضرائب ومكاتب العمل والصحة والتمويل والتراخيص وغيرها، بالإضافة إلي تشجيع الانضمام الي القطاعا لرسمي منخلاً لإعطاء مزايا تمويلية واعفاءاتضريبية، لكل من يسعى للعمل بشكل ظاهري حتى يقلل من الآثار السلبية للاقتصاد الخفي إلى أدنى مستوى ممكن.

5- **دراسة المطيري، ليلي (2014):** هدفت الدراسة الى تقدير أثر العلاقة بين الاقتصاد الخفي والنمو الاقتصادي. واوضحت أن الاقتصاد الخفي يُشكل عائقاً أمام عجلة الاقتصاد في عديد من الدول، حيث أن وجود الاقتصاد الخفي يعمل على تشويه معظم المؤشرات الاقتصادية، مما يؤثر ذلك بدوره على معدلات النمو الاقتصادي، أنشطة الاقتصاد الخفي تشمل نوعين رئيسيين، أنشطة خفية مشروعة وغير مشروعة. وبالنسبة لتحليل واقع الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية، توصلت الدراسة إلى أن المملكة العربية السعودية تواجه تزايداً في معدلات الاقتصاد الخفي، بنوعيه المشروع وغير المشروع، والتي قد تعود إلى تعدد مسببات الاقتصاد الخفي في المملكة، من تزايد حجم العمالة الأجنبية، وارتفاع نسبة البطالة، إضافةً إلى أنها تمتلك عديد من عناصر الجذب للأنشطة الخفية، كاتساع رقعتها وتنوع حدودها الجغرافية، إلى جانب أن المملكة تتمتع ببيئة استثمارية واقتصادية مثمرة. وأشارت الدراسة إلى وجود علاقة طردية معنوية بين الاقتصاد الخفي والنمو الاقتصادي، واوصت الدراسة بمزيد من اهتمام الدولة بأنشطة الاقتصاد الخفي المشروع، من خلال توظيف هذه الأنشطة في الاقتصاد الرسمي، وتسهيل الإجراءات الحكومية والقيود الإدارية المتعلقة بهذه العملية. كذلك تشديد الرقابة على أنشطة الاقتصاد الخفي، وذلك من خلال تنظيم الحملات التفتيشية المفاجئة بشكل دوري، وفرض عقوبات صارمة على العاملين في الأنشطة المخالفة لأنظمة وقوانين الدولة، سواء بالسجن، أو الغرامات المالية، أو الترحيل فيما يتعلق بالمخالفين الأجانب. وضرورة إنشاء هيئات مستقلة ومتخصصة في مكافحة الأنشطة الاقتصادية الخفية في جميع مناطق المملكة، وتزويدها بكافة الوسائل المُعينة على ذلك. والعمل أيضاً على معالجة الأسباب التي قد تدفع بالأفراد للعمل في أنشطة الاقتصاد الخفي، وذلك عن طريق زيادة الدخل، بالإضافة إلى تأهيل

- وتدريب الأفراد العاملين في الاقتصاد الخفي لمتطلبات سوق العمل؛ وذلك لأن معظم العاملين في هذا الاقتصاد غير مؤهلين لذلك.
- 6- **دراسة صلاح العيد، (2014) بعنوان الاستثمار السعودي في تصنيع التمور ضعيف⁸:** أشارت الدراسة الي ان مساهمات البحث العلمي في تطوير تصنيع التمور من خلال برامج مشتركة للبحوث، يجب أن يكون من أهم المتطلبات بين القطاعات البحثية في هذا المجال. ويعزى ذلك إلى حقيقة أن تقنيات تصنيع التمور، خلاف قطاعات الصناعات الغذائية، لا يمكن استيرادها بشكل جاهز، وحتى ما يمكن استيراده منها يلزم أن يخضع إلى دراسات لتطويعها لتلائم مع متطلبات وعمليات التصنيع والإنتاج.
- 7- **دراسة صندوق التنمية الزراعية⁹ بعنوان " تطوير الاستراتيجيات التسويقية لتحفيز الطلب المحلي والدولي للتمور السعودية":** تهدف الدراسة إلي بناء قاعدة بيانات متكاملة عن التمور، وتحديد الأنواع الملائمة للاستثمار، تحديد المواصفات، والمقاييس المطبقة بالخارج، لتسهيل عمليات التصدير ورفع الجودة، الرفع من مستوى تقنيات إنتاج، وتصنيع التمور، وتبادل الخبرات والمعلومات مع الدول المتقدمة، استخدام أساليب التسويق الحديثة تطوير أساليب المناولة والتسويق والتصنيع لمنتجات المملكة من التمور.
- 8- **دراسه المطيري، حامد (2012):** كشفت الدراسة عن وجود مؤشرات قوية تدل على أن الاقتصاد الخفي بكافة عناصره حقيقة ماثلة في المجالات الاقتصادية المختلفة في المملكة، مع تباين تلك العناصر فيما بينها من حيث الحجم والأثر، لكنها جميعاً تشترك في علاقتها السلبية بالنمو الاقتصادي للمملكة واستراتيجية السياسة الأمنية. كما كشفت الدراسة لعدد من الحقائق والعوامل التي تساعد على نمو أنشطة الاقتصاد الخفي وأشارت الدراسة الى ان الاقتصاد الخفي في المملكة ليس ناجما عن التهرب الضريبي وحده ولا عن قصور في السياسات الاقتصادية لوحدها وإنما يعود بدرجة كبيرة الى ضعف تطبيق الأنظمة في سوق العمل وفي سوق السلع والخدمات، والى دور العماله الاجنبيه خاصه غير النظاميه في تزايد حجم الاقتصاد الخفي في المملكة من خلال التستر التجاري والغش التجاري اضافة الى قضايا الفساد الإداري والمالي الناجمة عن قصور عمليه المراجعة والتدقيق، وقد خلصت الدراسة الى اهميه الدور الذي يمكن ان تلعبه السياسات الاقتصادية في مكافحة الاقتصاد الخفي من خلال إعادة تنظيم أسواق المال وتحديد الأولويات في تحقيق النمو المستهدف، واوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالاقتصاد الخفي وتكثيف البحوث التي تتناول قياسه ودراسه أسبابه واثارة وتوحيد الأنظمة التي تتناوله في نظام واحد متكامل وانشاء هيئة مستقلة تعني بمكافحته ومعالجته وادماج الجانب المشروع منه في الاقتصاد الرسمي وإعادة صياغه بعض الأنظمة المعنيه بمكافحته لتكون اكثر ردعا.
- 9- **دراسة السبيعي، فالج (2011):** هدفت الدراسة الى تقدير حجم الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية خلال الفتره (1992-2008) وقد توصل الباحث الى تقديرات لحجم الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية بدلالة الدخل الغير معلن بالأرقام المطلقة، وكنسبة مئوية من قيمة الناتج المحلي الاجمالي، حيث بلغ حجمه نحو (22.4%) من الناتج المحلي الاجمالي في عام (1998م) كأكبر حجم نسبي خلال مدة الدراسة في حين بلغ أدنى مستوياته في عام (2005م) حيث بلغ (5%) من حجم الناتج المحلي الاجمالي، وقد بلغ متوسط نسبة حجم الاقتصاد الخفي خلال فترة الدراسة حوالي (15.28%) من الناتج المحلي الاجمالي وهي نسبة قريبة من تقديرات صندوق النقد الدولي لحجم هذا الاقتصاد في المملكة حيث قدرها بنسبة

⁸ صلاح العيد مدير مركز أبحاث النخيل والتمور: حول الاستثمار السعودي في تصنيع التمور ضعيف مجلة الدعوة.

<http://www.aldaawah.com/?p=1329>

⁹ صندوق التنمية الزراعية الورشة المتخصصة في مجلس الغرف السعودية بالرياض الثلاثاء 22/6/1435هـ

<http://adf.gov.sa/News.aspx?id=395>

(18.4%) من الناتج المحلي الاجمالي. وقد اوصت الدراسة بعدة توصيات كان من أهمها خلق فرص عمل جديده والحد من التهرب الضريبي بوضع الاجراءات واللوائح المناسبة اضافة الى ضرورة التعاون الدولي للحد من هذه الظاهره.

10- **مقالة فهد بن عبد الله القاسم، (2010) بعنوان النخيل والتمور.. المارد النائم¹⁰**: حيث اشار ان النخيل والتمور لم تحظ بالاهتمام المناسب حتى الآن من قبل الجهات المختصة، وعلى الرغم من الجهود المبذولة (اجتهاداً) من بعض الجهات الحكومية والخاصة والغرف التجارية والجامعات إلا أنها تبقى أقل من المأمول لخدمة النخيل والتمور كثروة وطنية. بالاضافة إلي عدم وجود إحصائيات يمكن الاعتماد عليها حول النخيل والتمور في المملكة — ومع الأسف - كما هي الحالة العامة للإحصائيات والمعلومات في المملكة، التي تتميز في كثير منها بالقصور الشديد في المعلومات، التأخر في إصدار التقارير الإحصائية، التقادم في المعلومات والتضارب في الأرقام.. الخ.

11- سلسلة دراسات مركز التميز بجامعة الملك فيصل

1-11 ندوة النخيل الاولي: جاءت توصيت الندوة الاولي التي أقامها مركز التميز في جامعة الملك فيصل على أهمية إنشاء مركز معلومات خاص بالنخيل يكون مقره جامعة الملك فيصل بالمملكة العربية السعودية، وإنشاء مراكز أبحاث وإرشاد وتدريب خاصة بالنخيل والتمور بالدول المنتجة للتمور، إضافة إلى تنظيم مؤتمرات وندوات عالمية دورية خاصة بالنخيل.

2-11 ندوة النخيل الثانية: ركزت الندوة الثانية في توصياتها على تشجيع الاستثمار في الأبحاث الجارية في مجال طرق زارعة الأنسجة والخلايا في إكثار أصناف النخيل وبخاصة ذات الإنتاجية والجودة العالمية والمقاومة لأمراض البيوض والوجام وغيرهما من أمراض النخيل، والعمل على إيجاد التقنية الحديثة (الميكنة) وتطويرها للقيام بالعمليات الزراعية الخاصة بالنخيل، والاهتمام بالدراسات الاقتصادية والتسويقية عن طريق إنشاء مؤسسة وطنية لتسويق التمور، وزيادة الاهتمام بدور المزارعين والقطاع الخاص في إنتاج التمور والتصنيع والتسويق وتطوير وسائل الإعانة الحالية لتكون أكثر فعالية.

3-11 ندوة النخيل الثالثة: قد اهتمت الندوة الثالثة في توصياتها على ضرورة متابعة الدراسات للتأكد من طبيعة الصنف للنباتات المنتجة من زراعة الخلايا والأنسجة، وضرورة اهتمام الدول العربية بزراعة النخيل للحد من ظاهرة التصحر في الوطن العربي، وذلك لما تتسم به هذه الشجرة من مقاومتها للجفاف وملائمتها لظروف المنطقة العربية.

4-11 ندوة النخيل الرابعة: تميزت توصيات الندوة الرابعة في ضرورة الاستفادة من الدعم والخدمات التي ستقدمها هيئة تنمية الصادرات الجديدة لإيصال التمور السعودية للأسواق العالمية، والاستفادة من الدعم الحكومي لإنشاء جمعيات تعاودية زراعية عامة أو متخصصة حيث يمكن من خلالها الحصول على الكثير من الخدمات وتذليل الكثير من العقبات وتعظيم المصالح والمكاسب، وإنشاء أسواق خاصة للتمور تتوفر فيها المتطلبات اللازمة وفي مقدمة ذلك مخازن التبريد الكافية، والاهتمام بالأبحاث المتعلقة بحفظ التمور في المراحل المختلفة بالطرق الحديثة مع التركيز على الأبحاث الخاصة بإيجاد استخدامات جديدة للتمور وتقليل الفاقد، والعمل على تشجيع مراكز البحوث المهمة بالهندسة الزراعية والميكينة على إنتاج وتطوير خطوط متكاملة لتصنيع منتجات التمور، ووضع تصور كامل لبرامج المكافحة المتكاملة لسوسة النخيل الحمراء مع تبادل النتائج المتحصل عليها بين

الدول المنتجة للتمور وكذا مع المنظمات العالمية، وإجراء حصر عام لآفات النخيل وتشخيص أضرارها ومعرفة دورها في الأنظمة البيئية المختلفة، مع إعطاء أهمية خاصة لحصر الأعداء الطبيعية المحلية لهذه الآفات، والعمل على وضع نظام فعال للحجر الزراعي على المستوى الوطني والإقليمي لمنع انتشار آفات وأمراض النخيل، ومتابعة الدراسات للتأكد من طبيعة الصنف للنباتات المنتجة عن زراعة الأنسجة مع التأكيد على التفصيل الدقيق للطرق التي تم بها إنتاج هذه النباتات، ووضع القوانين الأساسية لإنتاج شتلات النخيل النسيجية وإصدار الشهادات المطابقة للمواصفات المعتمدة، وتنظيم فريق من العلماء والمهتمين بجوانب التقنية الحيوية المتعلقة بنخيل التمر لدراسة واقع التقنية الحيوية لنخيل التمر ووضع التصورات والمقترحات والتوجيهات المستقبلية، وتقديم برنامج الدراسات العليا في مجال التقنية الحيوية لنخيل التمر بالمملكة.

12- دراسة (Schneider and ENSTE, 2000; Yin, 2008; Brambila and Cazzavillan, 2009):

تطرقت الدراسات إلى قياس حجم الاقتصاد الخفي، وبيان أسبابه وآثاره، وإن اختلفت هذه الدراسات فيما بينها من حيث النطاق التطبيقي، المكاني والزمني، إلا أن أغلبها اتفق على أن ظاهرة الاقتصاد الخفي وتأثيراته السلبية تمثل نسبة كبيرة من حجم الناتج المحلي الاجمالي.

13- دراسة (علي، 2008؛ Wedderburn, 2009):

هدفت الدراسة توضيح العلاقة بين الاقتصاد الخفي والنمو الاقتصادي، تحديداً، قياس أثر الاقتصاد الخفي على النمو الاقتصادي، بالأسلوب الوصفي والقياسي، وأكدت النتائج إلى وجود علاقة عكسية بين الاقتصاد الخفي والنمو الاقتصادي.

14- دراسة اللجنة الوطنية الفرعية للنخيل والتمور (المنبثقة عن مجلس الغرف) (2006م):

أشارت إلى مجموعة من المعوقات التي تعانيها زراعة النخيل وتصنيع التمور وتسويقها، ومن أبرز هذه المعوقات ما يلي:

- عدم وجود جهة مرجعية تعنى بهذا القطاع.
- ضعف برامج البحث والتطوير في المجال الزراعي والصناعي والتسويقي للنخيل والتمور.
- معوقات زراعية، ومن أبرزها ارتفاع تكاليف الإنتاج، زيادة أصناف التمور الرديئة، انتشار آفات النخيل وضعف برامج مكافحتها، قصور وضعف العمالة المتخصصة، ومحدودية المعلومات المتعلقة بخدمة النخيل.
- معوقات تصنيعية، ومن أهمها قصور التقنية، التركيز على التعبئة والتغليف، العزوف عن الصناعات التحويلية، وضعف جهود توطين التقنية.
- معوقات تسويقية، ومن أبرزها منافسة المنتجات البديلة كالشوكولا والحلويات، القصور الإعلامي والتوعوي والإرشادي بأهمية التمور الغذائية والصحية، فشل تسويق دبس التمر كبديل للسكر، عدم وجود مراكز تخزين وحفظ مناسبة للتمور، ضعف الخبرة التنافسية الدولية لمصدري التمور المحليين، ومحدودية الدعم الحكومي لتسويق التمور وتصديرها.

علاقة الدراسات المرجعية بالبحث:

القت جميع الدراسات الضوء على أهمية التمور وانواعها والامراض التي تصيب المنتجات واهمية البحث العلمي لما له دور كبير في علاج الكثير من المشاكل التي تواجه زراعة النخيل و انتاج

التمور، وكذلك القت الضوء علي الاقتصاد الخفي، الا ان هذا البحث يعتبر من اولي الدراسات التي القت الضوء علي الاستثمار الخفي في تاجير النخيل و انتاج التمور بالاضافة لعدم وجود قاعدة بيانات تخدم الباحثين في الدراسات، حيث سيطر المستثمرين الأجانب على سوق تمور مزارع المملكة العربية السعودية بالإضافة انه لم تتوفر هناك دراسات سابقة عن الاستثمار الخفي من قبل المستثمرين الاجانب المسيطر ينعلي بعض مزارع انتاج التمور في المملكة ومدى تأثيرها اقتصادياً.

النتائج والتحليل

1- مجتمع البحث:

1-1 منطقة البحث القصيم

هي إحدى المناطق الإدارية الثلاث عشرة التي حددها نظام المناطق السعودي. ومقر إمارتها " بريدة " تبلغ مساحة منطقة القصيم 73,000 كم² وتمثل حوالي 3.2% من اجمالي مساحة المملكة. ويصل أقصى اتساع لها حوالي 480 كم من الشمال إلى الجنوب و400 كم من الشرق إلى الغرب، وتقع وسط شبه الجزيرة العربية تقريباً. يبلغ عدد السكان في منطقة القصيم 1,215,858 نسمة.¹¹ سوق التمور ببريدة، هو سوق موسمي كل عام. يقام هذا السوق عندما تنضج التمور في المنطقة ويبدأ عاده مع بداية شهر أغسطس ويستمر لشهرين إلى ثلاثة شهور. ويتميز بأنه الأكبر في العالم من حيث العرض. حيث تقدر مبيعاته اليومية بـ 18 مليون ريال سعودي . كما أن أصناف التمور تتجاوز الثلاثين صنف. يقع هذا السوق على طريق الملك عبد العزيز جنوباً.¹² يبلغ عدد اشجار النخيل في منطقة القصيم حوالي 3.8 مليون شجرة بنسبة تصل إلى 17% من العدد الإجمالي للنخيل في المملكة واصنافه السكري والخلاص والبرحي وام حمام والروثانا وغيرها والتي تعتبر أكثر التمور انتشاراً في القصيم.¹³

2-1 العينة:

تم اجراء دراسة مسحية لمجتمع البحث مزارع النخيل في منطقة القصيم وبعد اخذ عينة استطلاعية من مجتمع البحث تم تحديد اسلوب المعاينة العشوائية البسيطة لملائمته لطبيعة البحث بحجم عينة بلغ حجمها 40 مالكا من ملاك مزارع النخيل الذين يقومون بتاجير اشجار النخيل الموجودة بمزارعهم للمستثمرين الأجانب.

3-1 اداة البحث:

تم تصميم استبانة والتي حكمت لضمان تحقيق ما يرد فيها لاهداف البحث، وتم توزيع عدد 40 استبانة علي عينة البحث العشوائية.

3-1 مواقع واعداد المزارع المختارة في العينة:

جدول رقم (1) مواقع واعداد المزارع:

المحافظة	التكرار	النسبة%
بريدة	19	47.5 %
عنيزة	5	12.5 %
البكيرية	11	27.5 %
أخرى		

¹¹ (<http://www.alriyadh.com/2005/12/26/article118387.html>)

¹² (<http://www.alarabiya.net/articles/2012/09/07/236601.html>)

¹³ (<http://www.alsharq.net.sa/2012/09/15/489468>)

¹³ (ويكيبيديا الموسوعة، 10 ابريل، 2015).

رياض الخبراء	3	7.5 %
المليداء	1	2.5 %
البدائع	1	2.5 %
المجموع	40	100 %

من بيانات الجدول رقم 1 اتضح أن أعلى نسبة هي منطقة بريدة حيث تمثلت النسبة 47.5% وتليها منطقة البكيرية ونسبتها 27.5% ومن ثم منطقة عنيزة وتمثل 12.5% وهناك مجموعة من المناطق رياض الخبراء والمليداء والبدائع وتمثلت نسبتهم 12.5% فقط.

4-1 أعمار أشجار النخيل في المزارع المختارة جدول رقم (2) أعمار أشجار النخيل في المزارع المختارة:

العمر	التكرار	النسبة %
10-2 سنة	11	27.5 %
11-30 سنة	27	67.5 %
31-50 سنة	2	5 %
51 فأكثر	0	0
المجموع	40	100 %

من بيانات الجدول رقم (2) اتضح أن أعلى نسبة من عمر النخيل هي (30-11 سنة) وبلغت 67.5% ويأتي بعدها (10-2 سنة) بنسبة 27.5% وأخيراً عمر (50-31 سنة) وبلغت نسبتها 5% فقط مما يعني ان اشجار النخيل في عمرها الانتاجي الملائم.

5-1 الخصائص الاجتماعية لملاك مزارع التمور:

1-5-1 التوزيع العمري

جدول رقم (3): التوزيع العمري لمزارعي النخيل في منطقة القصيم:

الفئات	التكرار	النسبة %
أقل من 30 سنة	6	15 %
31-50 سنة	18	45 %
51 سنة فأكثر	16	40 %
المجموع	40	100 %

من بيانات الجدول رقم (3) نجد أن اعلي فئة عمرية هي (50-31) حيث تمثل 45% ثم تليها (51 سنة فأكثر) تمثل 40% وأخيراً فئة الشباب أقل من (30 سنة) 15% فقط، مما يدل علي كبر سن ملاك المزارع.

2-5-1 المستوى التعليمي

جدول رقم (4) المستوى التعليمي لمزارعي النخيل في منطقة القصيم:

المستوى	التكرار	النسبة %
أمي	3	7.5 %
ثانوي	10	25 %
جامعي	25	62.5 %
فوق الجامعي	2	5 %
المجموع	40	100 %

من الجدول (4) وجد أن نسبة التعليم الجامعي تمثل الشريحة الأكبر حيث تمثل 62.5% ويأتي بعدها الثانوي ونسبة 25% ثم الأمي بنسبة 7.5% وأخيرا التعليم فوق الجامعي بنسبة 5%.

1-5-3: عدد افراد الأسرة

جدول رقم (5) عدد الابناء الذكور ما فوق 18 سنة لمزارعي النخيل:

الفئة	التكرار	النسبة%
لا يوجد	11	27.5%
واحد أو اثنان	13	32.5%
من ثلاث الى خمسة	10	25%
من ستة فأكثر	6	15%
المجموع	40	100%

من بيانات الجدول رقم (5) اتضح أن أعلى فئة في عدد الابناء الذكور فوق 18 هي (واحد أو اثنان) وتمثل 32.5% ثم تليها فئة عدم وجود أبناء فوق عمر 18 بنسبة 27% ويأتي بعدها فئة من (ثلاث إلى خمسة) 25% وأخيرا آخر فئة وهي من ستة أبناء فأكثر حيث تمثل نسبته 15%.

1-5-4: وجود ابناء فوق 18 سنة في الاسرة

جدول رقم (6) وجود أبناء فوق عمر 18 سنة يقومون بمساعدة الآباء في زراعة النخيل

الفئة	التكرار	النسبة%
نعم	9	22.5%
لا	31	77.5%
المجموع	40	100%

من بيانات الجدول رقم (6) اتضح أن الفئة التي لا تساعد الآباء في زراعة النخيل هي النسبة الأعلى وتمثل 77.5% حيث نسبة الفئة التي تقوم بمساعدة الآباء هي 22.5%.

1-6-6: الخصائص الاقتصادية لملاك مزارع النخيل:

1-6-1 المهنة لمزارعي النخيل

جدول رقم (7) المهنة لمزارعي النخيل في منطقة القصيم:

المهنة	التكرار	النسبة%
تاجر	13	32.5%
موظف	7	17.5%
متقاعد	9	22.5%
عاطل	7	17.5%
مزارع	4	10%
المجموع	40	100%

من بيانات الجدول رقم (7) اتضح أن أعلى نسبة هي التجار وتمثل 32.5% ثم يأتي بعدها المتقاعدين وتمثل نسبتهم 22.5% وتليها الموظفين والعاطلين حيث اتضح انهم متساوي النسب وتمثلت 17.5% وأخيرا المزارعين وتمثل نسبتهم 10% فقط وهذا يدل على أن معظم سكان منطقة القصيم لا يمارسون مهنة الزراعة بالرغم من امتلاكهم لمزارع.

1-6-2: أصل ملك المزرعة

جدول رقم (8) أصل ملك المزرعة:

النسبة%	التكرار	الأصل
30 %	12	ورثة
30 %	12	الشراء من الغير
32.5 %	13	الجهد الشخصي
7.5 %	3	الشراكه مع الغير
100 %	40	المجموع

من بيانات الجدول رقم (8) اتضح أن أعلى أصل هو الجهد الشخصي حيث تمثلت نسبته 32.5% وتليها بنفس النسبة من أصل وراثه وشراء من الغير تمثل 30% وأخيراً شراكة مع الغير ونسبتها 7.5% فقط.

1-6-3 عدد اشجار النخيل الموجود بالمزرعة**جدول رقم (9) عدد اشجار النخيل الموجود بالمزرعة:**

النسبة%	التكرار	عدد اشجار النخيل الموجود بالمزرعة
27.5 %	11	200 فأقل
40 %	16	201- 500
32.5 %	13	501 فأكثر
100 %	40	المجموع

من الجدول (9) تبين لنا أن عدد اشجار النخيل الموجود بالمزرعة (201-500) نخلة هي الأعلى حيث تمثلت بنسبة 40% وتليها عدد اشجار النخيل الموجود بالمزرعة (501 نخلة فأكثر) وتمثل بنسبة 32.5% وأخيراً عدد اشجار النخيل الموجود بالمزرعة (200 نخلة فأقل) 27.5% فقط.

1-6-4 تأجير النخيل لمواطنين محليين**جدول رقم (10) قيام المزارعين بتأجير النخيل للمواطنين محليين:**

النسبة%	التكرار	الفئة
15 %	6	يؤجرون للمواطنين المحليين
85 %	34	لا يؤجرون للمواطنين المحليين
100 %	40	المجموع

جدول رقم (11) عدد مرات تأجير ملك المزارع للمواطنين المحليين:

النسبة%	التكرار	الفئة
5 %	2	مره واحد
5 %	2	مرتان
5 %	2	أكثر من مرتان
85 %	36	البقية التي توجر لغير المواطنين المحليين
100 %	40	المجموع

من بيانات الجدول رقم (11) اتضح لنا أن نسبة المستأجرين الغير محليين أكبر حيث تمثلت 85% بينما المستأجرين المحليين تمثل نسبتهم 15%. ومن جدول رقم (11) تبين لنا أن عدد مرات التأجير لمواطنين محليين لمره واحد وتمثل نسبتهم 33.5% ومنهم مرتان نسبتهم 33.5% وأكثر من مرتان 33.5%.

7-1 تأجير النخيل للمستثمرين الاجانب:**جدول رقم (12) قيام المزارعين بتأجير النخيل للمستثمرين الاجانب:**

الفئة	التكرار	النسبة%
بتأجير النخيل للمستثمرين الاجانب	40	%100
لا	0	0
المجموع	40	%100

من الجدول (12) اتضح أن جميع ملاك المزارع يؤجرون اشجار النخيل للمستثمرين الاجانب بنسبة بلغت 100 % مع العلم ان 15 % منهم يؤجرون اشجار نخيل لمستثمرين محليين مع المستثمرين الاجانب.

8-1 جنسية المستثمرين الاجانب:**جدول رقم(13)جنسية المستثمرين الاجانب المستأجرة للنخيل:**

الجنسية	التكرار	النسبة%
الباكستانية	34	% 85
البنجلادشية	4	% 10
الهندية	1	% 2.5
العربية	1	% 2.5
المجموع	40	%100

من بيانات الجدول رقم (13) اتضح لنا أن أعلى نسبة هم الجنسية الباكستانية حيث مثلت 85% وتأتي بعدها البنجلادشية وتمثل بنسبة 10% وأخيراً الجنسيات الهندية والعربية بنفس النسب وهي 2.5%.

9-1 السبب في تأجير النخيل**جدول رقم(14) السبب الذي يجعل ملاك مزارع النخيل يؤجرون اشجار النخيل:**

السبب	التكرار	النسبة%
الاعتماد على مصدر اخر اكثر دخلاً	7	% 17.5
الابتعاد عن اعباء التكاليف	11	% 27.5
الابتعاد عن المشاكل والأفات التي تواجه زراعه النخيل	8	% 20
الملل والكسل	1	% 2.5
عدم وجود مشاركين في الرعاية من داخل الاسرة	13	% 32.5
المجموع	40	%100

من الجدول رقم (14) اتضح أن أعلى نسبة هو سبب (عدم وجود مشاركين في الرعاية من داخل الاسرة) وبلغت 32.5 % ويأتي بعدها سبب (الابتعاد عن اعباء التكاليف) ونسبتها 27.5% ونلاحظ أن أقل سبب هو الملل والكسل حيث مثل بنسبة 2.5 % فقط.

10-1 نسبة اشجار النخيل المستأجرة للمستثمرين الاجانب**جدول رقم (15) نسبة اشجار النخيل التي يتم تأجيرها للمستثمرين الاجانب سنويا:**

النسبة المستأجرة من عدد الاشجار في المزرعة	التكرار	النسبة%
40% فاقل	7	% 17.5
41% - 85%	12	% 30
86% - 100%	21	% 52.5
المجموع	40	%100

من بيانات الجدول رقم (15) اتضح أن أعلى نسبة هي فئة (86% - 100%) حيث تمثل 52.5% مما يد علي ان غالبية الاشجار المنتجة يتم تاجيرها، وتليها فئة (41% - 85%) حيث مثلت بنسبة 30% وأخيراً فئة (40% فأقل) بنسبة 17.5% فقط. مما يدل علي ان حوالي 50% من ملاك المزارع يقوم بتأجير مزارعهم بنسبة 100%.

11-1 صنف التمور المفضل استأجره

جدول رقم (16) صنف التمور الذي يفضل المستثمر الاجنبي استأجره:

صنف التمور	التكرار	النسبة%
السكري	24	60%
ونانه	3	7.5%
خلاص	4	10%
اخرى (جميع الأنواع من سكري و خلاص ونبته علي وبرحي)	9	22.5%
المجموع	40	100%

من الجدول رقم (16) يتبين لنا أن تمر السكري حصل على أعلى نسبة من بين الأنواع التي يفضل استأجرها حيث مثلت 60% ويأتي بعدها تمر خلاص بنسبة 10% ومن ثم ونانه بنسبة 7.5% وأخيراً هناك بعض المزارع التي تقوم بتأجير أكثر من نوع تمثل بنسبة 22.5%

12-1 طرق تأجير اشجار النخيل

جدول رقم (17) طرق تأجير اشجار النخيل:

الطريقة	التكرار	النسبة%
الدفع نقداً	31	77.5%
بالمقايضة	9	22.5%
المجموع	40	100%

من الجدول رقم (17) تبين لنا أن طريقة الدفع نقداً أعلى نسبة وتمثل 77.5% حيث المقايضة مثلت بنسبة 22.5% فقط.

13-1 وقت استلام العائد من ايجار اشجار النخيل

جدول رقم (18) وقت استلام العائد من ايجار اشجار النخيل:

الوقت	التكرار	النسبة%
وقت الحصاد	31	77.5%
بعد الحصاد	9	22.5%
المجموع	40	100%

من الجدول (18) اتضح أن أعلى استلام للعائد يتم وقت الحصاد بنسبة 77.5% وبعد الحصاد بنسبة 22.5% فقط.

14-1 زمن ايجار اشجار النخيل

جدول رقم (19) الزمن الذي يتم فيه ايجار اشجار النخيل:

الوقت	التكرار	النسبة%
وقت الخراف	11	27.5%

سنويا	27	67.5 %
طويل الامد	2	5 %
المجموع	40	100 %

من الجدول رقم (19) تبين لنا أن أعلى نسبة من الوقت الذي يتم فيه تأجير النخيل هو سنوياً حيث تمثل 67.5% وتأتي بعدها وقت الخراف بنسبة 27.5% وأخيراً طويل الأمد 5% فقط.

15-1 تحويلات العاملين للخارج:

تُشير البيانات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي عام 2014م، إلى ارتفاع بند تحويلات العاملين الأجانب المقيمين في المملكة العربية السعودية إلى الدول الأخرى بنسبة (3,7%) لتبلغ نحو (107,3) مليار ريال. ويوضح الجدول (20) تطور تحويلات العاملين الأجانب في المملكة ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي.

جدول (20): تحويلات العاملين الأجانب المقيمين في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2004- 2014) بالمليون ريال

السنوات	تحويلات العاملين الأجانب	التغير السنوي (%)	الناتج المحلي للقطاع الخاص	نسبة التحويلات للناتج المحلي للقطاع الخاص
2004	50832	-8,3	321299	15,8
2005	51395	1,1	409002	12,6
2006	57295	11,5	463365	12,4
2007	59009	3,0	533050	11,1
2008	78546	33,1	611976	12,8
2009	96329	22,6	655347	14,7
2010	98173	1,9	745532	13,2
2011	103485	5,4	845780	12,2
2012	107335	3,7	921707	11,4
2013	127768	19,0	1042319	12,3
2014	134995	5,7	1140191	11,8

يُوضح الجدول (20) تزايد حجم الناتج المحلي للقطاع الخاص، حيث أنه بلغ حجمه 8 مليون ريال في عام 2011م، مقارنةً بعام 2012م والتي بلغت 9 مليون ريال، وقد يعود ذلك الارتفاع إلى تزايد حجم تحويلات العاملين للخارج، حيث بلغت التحويلات (10.3) مليون ريال في عام 2011م، مقارنةً بعام 2012م حيث بلغت التحويلات (10.7) مليون ريال في عام.

ويُوضح الجدول (20) تزايد حجم الناتج المحلي للقطاع الخاص، حيث أنه بلغ حجمه 1042 مليار ريال في عام 2013م، مقارنةً بعام 2014م والتي بلغت نحو 1140 مليار ريال، وقد يعود ذلك الارتفاع إلى تزايد حجم تحويلات العاملين للخارج، حيث بلغت التحويلات نحو 128 مليار ريال في عام 2013م، مقارنةً بعام 2014م والتي بلغت نحو 135 مليار ريال.

كما يوضح الجدول (20) انخفاض نسبة التحويلات للناتج المحلي للقطاع الخاص في عام 2014م بنسبة (11.8%)، مقارنةً بعام 2013م والتي بلغت نسبته (12.3%)، وقد يعود السبب في ذلك إلى انخفاض معدل التغير السنوي للتحويلات المالية، حيث بلغت نسبته (19%) في عام 2013م، مقارنةً بعام 2014م والتي بلغت نسبته (5,7%).

وقد يدلّ عدم التناسب بين حجم تحويلات العاملين للخارج والزيادة في أعداد العمالة الأجنبية، لاسيما في عامي 2013م و2014م، كما تم الإشارة إليهم مسبقاً، إلى احتمالية وجود تسرب مالي،

قد يكون ناتجاً عن دخول محصّلة من أنشطة اقتصادية خفيّة، مما يحتمل ذلك خطورة على الأمن الاقتصادي للدولة.

16-1 المستقبل الاقتصادي

جدول رقم (21)المستقبل الاقتصادي لزراعة النخيل وإنتاج التمور من وجهة نظر ملاك المزارع:

النسبة%	التكرار	المستقبل الاقتصادي
85%	34	له مستقبل اقتصادي
15%	6	ليس له مستقبل اقتصادي
100%	40	المجموع

من بيانات الجدول رقم (21) اتضح أن المستقبل الاقتصادي لزراعة النخيل وإنتاج التمور من وجهة نظر ملاك المزارع بنسبة 85% وذلك للعائدات الكبيرة والأرباح التي يحققها خلال الموسم بينما ليس له مستقبل تمثل بنسبة 15% فقط.

17-1 وجهة نظر ملاك المزارع لإستأجر المستثمرين الاجانب لاشجار نخيل المزارع الوطنية:
جدول رقم (22) وجهة نظر ملاك المزارع بالنسبة لإستأجر المستثمرين الاجانب لاشجار نخيل المزارع الوطنية

النسبة%	التكرار	بدائل الاجابة
7.5%	3	مؤيد للفكرة
37.5%	15	معارض للفكرة (لكنه مجبر علي التأجير)
55%	22	ليس لديه راي وفقا لوضعه الحالي
100%	40	المجموع

وضح جدول رقم (22) وجهه نظر ملاك المزارع لتأجير اشجار نخيلهم للمستثمرين الاجانب وبين أن 7.5% منهم مؤيد للتأجير لما فيه من راحة وربح مضمون. و37.5% من اصحاب المزارع المؤجرة مجبرين على التأجير مع رفضهم للمبدئ , بحكم انه يؤدي إلى تسرب أموال الدولة للخارج.ومن الاسباب التي اجبرت الملاك القيام بذلك رغبتهم في عدم تحمل اعباء المزارع وارتفاع تكاليف استقدام العمالة المخصصة للزراعة ورسوم الإقامة بالإضافة للمجهود البدني الشاق.

18-1 الأهمية الاجتماعية لزراعة النخيل وإنتاج التمور من وجهة نظر ملاك المزارع:
جدول رقم (23) الأهمية الاجتماعية لزراعة النخيل وإنتاج التمور من وجهة نظر ملاك المزارع:

النسبة%	التكرار	بدائل الاجابة
42.5%	17	توجد أهمية اجتماعية لزراعة النخيل وإنتاج التمور
7.5%	3	لا توجد أهمية اجتماعية لزراعة النخيل وإنتاج التمور
50%	20	ليس لديه راي وفقا لوضعه الاجتماعي (عزوف الابناء عن العمل) الحالي
100%	40	المجموع

من الجدول رقم (23) تبين ان 7.5% معارضين لوجود أهمية اجتماعية لزراعة النخيل وإنتاج التمور في الدولة بينما 42.5% منهم اكدوا وجود أهمية اجتماعية لزراعة النخيل وإنتاج التمور وذلك بزعم ان زراعة النخيل وإنتاج التمور تمثل امن غذائي للمجتمع وداعم اقتصادي من اقتصاديات البلد واخيراً يعتبر مصدر دخل جيد للملاك.

19-1 التحليل الاقتصادي لقياس اثر الاستثمار الخفي علي متوسط التكاليف والارباح للنخلة:

1-19-1: متوسط التكاليف والارباح للنخلة

لمعرفة التأثير الاقتصادي لإيجار النخيل على المستثمر الاجنبي تم حساب متوسط التكاليف للنخلة ومتوسط الارباح من خلال بعض البيانات المتوفرة:

• متوسط التكاليف لمزارع النخيل في منطقة القصيم لعينة من اربع مزارع للنخلة الواحدة هو: $137 = \frac{(100+100+200+150)}{4}$ ريال كمتوسط تكلفة النخلة الواحدة

• متوسط الارباح للنخلة الواحدة متوسطة الجودة بدون تأجير النخل للمستثمر الاجنبي يكون (القيم التالية بعد طرح التكاليف): $375 = \frac{(450+300+400+350)}{4}$ ريال ربح للنخلة الواحدة.

وفي حال تم تأجير النخلة للمستثمر الاجنبي فإن:

• متوسط ما يعطيه المستثمر الاجنبي مقابل النخلة الواحدة سيكون (القيم التالية بعد طرح التكاليف): $275 = \frac{(250+350+200+300)}{4}$ ريال للنخلة المؤجرة

ومن هذه البيانات نستخرج الفاقد من هذه الارباح ومقدار الفرصة البديلة في حال التأجير:

$375 - 275 = 100$ ريال (أي ان المزارع المالك يتنازل عن ربح مقداره ما يعادل الـ 100 ريال للنخلة الواحدة في حال قيامه بتأجيرها للمستثمر الاجنبي.)

ستكون الارباح للمزرعة ذات الـ 500 نخلة كمزرعة صغيرة يساوي 187,500 ريال موسميا في حال ان صاحب المزرعة قام بها ولم يسمح بتأجيرها.

اما في حال قيام صاحب المزرعة بتأجير النخل للمستثمر الاجنبي فان مقدار ما سيفقده المالك من الارباح لمزرعة صغيرة من 500 نخلة يساوي تقريبا 50,000 ريال موسميا. وهذا المبلغ سيكون من نصيب المستثمر الاجنبي ، ومع العلم ان ارباح المستثمر الاجنبي تكون اكبر من هذا لخبرتهم في هذا المجال ومدى معرفتهم في اقتناص الفرص.

الاستنتاجات:

- 1- غياب دور البحث العلمي في توعية وارشاد ملاك مزارع النخيل بالاثار السالبة للاستثمار الخفي.
- 2- وجود المستثمرين الاجانب باستثمارهم الخفي في التمور يزيد من حجم البطالة في قطاع الزراعة، وذلك لان الملاك يؤكدون عزوف الابناء عن العمل الزراعي والاتجاه للمهن المكتتبية.
- 3- التأجير في الخفا للاجانب يفقد مالك المزرعة حوالي 50,000 ريال موسميا في حال المزارع صغيرة الحجم، الامر الذي يؤثر سلبا علي دخله.
- 4- بالنظر لحجم تحويلات الاجانب لخارج المملكة مفترضين أن تحويلات المستثمرين في الخفاء في قطاع الزراعة من ضمنها، يساهم في هروب عائدات قطاع التمور الى خارج المملكة العربية السعودية.

التوصيات

- 1- لابد من تفعيل دور البحث العلمي وربطه بتوعية وارشاد ملاك مزارع النخيل وتوضيح الاثار السالبة للاستثمار الخفي.
- 2- علي الدولة تحفيز ودعم ملاك مزارع النخيل من خلال إعطاء مزايا تمويلية وقروض ائتمانية لتشجيعهم وتشجيع أبنائهم للعمل في مزارعهم.
- 3- دراسة إمكانية قيام الحكومة بعمل إطار قانوني للاستثمار لمعالجة مشكلة الاستثمار الخفي وذلك للاستفادة منه بشكل يخدم الاستثمارات الوطنية ويعود بالفائدة على المجتمع.
- 4- زيادة دور المحليات في الرقابة على المستثمرين الاجانب في الخفاء والعمل على ضمهم للقطاع الرسمي.

المصادر والمراجع:

المطيري، حامد. (2012). قياس حجم الاقتصاد الخفي وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية مع دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية خلال الفترة من (1390- 1430) هـ، رسالة دكتوراه-قسم الاقتصاد الإسلامي- كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.

الحواس، عبدالعزيز. (2005). مدى فعالية الضوابط الأمنية في تنظيم عملية استقدام العمالة الأجنبية من وجهة نظر الجهات المعنية. (رسالة ماجستير)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

أندراوس، عاطف. (2007). الاقتصاد الظلي: المفاهيم، المكونات، الأسباب، مجموعة النيل العربية، الطبعة الاولى، القاهرة.

عبدالله، أروى. (2009). الاقتصاد الخفي: أسبابه وآثاره، (رسالة ماجستير)، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن.

شبحان، شهاب (2013). اقتصاد الظل بين السببية والتحديد، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية، مجلد (10)5 ص 1- 25.

عبدالسلام، صفوت. (2002). الاقتصاد السري: دراسة في آليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجه، دار النهضة العربية، الطبعة الاولى، القاهرة.

صلاح العيد مدير مركز أبحاث النخيل والتمور: حول الاستثمار السعودي في تصنيع التمور، مجلة الدعوة.

<http://www.aldaawah.com/?p=1329>

صندوق التنمية الزراعية، الورشة المتخصصة في مجلس الغرف السعودية، الرياض 1435/6/22 هـ

<http://adf.gov.sa/News.aspx?id=395>

القحطاني، سفر بن حسين. (2011). الأهمية الاقتصادية لانتاج التمور في المملكة العربية السعودية والوطن العربي، كلية علوم الأغذية والزراعة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

الملاح، جلال عبدالفتاح، الحسيني، عبدالعزيز. (2000). تحليل الأنظمة الزراعية في مناطق زراعة النخيل وتقييم المنعكسات الاقتصادية والاجتماعية للمعوقات الفنية التي تجابه قطاع النخيل بالمملكة العربية السعودية.

الزومان، احمد، (2013). احكام النخيل، شبكة الألوكة الشرعية.

السحبياني، عبدالله (2013)، اجارة النخيل، مجلة البحوث الاسلامية، صفحة 295.

عوض، عاطف، وسف، اسحاق. (2013) رأس المال البشري والنمو الاقتصادي. مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، الكويت. مجلد 15(2).

سلمان، حيان. (2006). اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي. مجلة جمعية العلوم الاقتصادية السورية.

<http://www.ettihad-sy.net/modulesph.p.24>

طلب، محمد. وعبد الله، وليد. (2014). الاقتصاد الخفي: قياسه وسياسات مواجهته "تجارب دولية"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج. المجلد 28(2)، صفحات 31-43.

السبيعي، فالح. (2011). الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية وآثاره - دراسة قياسية للفترة من (1992- 2008)، رساله ماجستير، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعه الملك عبد العزيز.

المطيري، ليلي. (2014). أثر الاقتصاد الخفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية - قسم الاقتصاد- كلية إدارة الاعمال، جامعه الملك سعود.

دهمان، رضا، (2015) الاقتصاد الخفي، مجلة بحوث جامعة حلب، العدد، 13 صفحة 2-4.

- Schneider, Friedrich.& Enste, Dominik H. (2000). Shadow Economies: Size, Causes, and Consequences. Journal of Economic Literature .vol (XXXVIII). pp.77-114*
<http://www.economics.uni-linz.ac.at/members/Schneider/files/publications/JEL.pdf>
- Wedderburn, Chantal. (2009). The Impact of the Informal Economy on GDP Growth in Latin America and the Caribbean. (Master of Science), Florida Atlantic University.*
- Brambila, Jose, & Cazzavillan, Guido. (2009). The dynamics of parallel economies. Measuring the informal sector in Mexico. Research in Economics .vol (63). pp.189-199 .*
- Yin, Jian. (2009). Econometric Model of Underground Economy Scale Estimation. International Journal of Nonlinear Science .*
- Gutmann, P. (1977). “ The Subterranean Economy, Financial Analysts Journal, vol (35). pp. 26-34.*
- Tanzi, V. (1982) “ Underground Economy and Tax Evasion in the United States: Estimates and Implications “ vol 30 (2). pp.283-305.*
- Fiege, E (1979) “ How Big is the Irregular Economy? “ Challenge , Nov./Dec. pp 3-15.*